

بيتر

الاستعمار البريطاني في مصر

[illegible]

بيرنز - الينور

الاستعمار البريطاني في مصر

APR 24 8 498 MAY 3 410.59

~~7 AUG 1970~~

~~MY 8 54~~

~~APR 28 58~~

~~MAY 12 60~~

~~AG 6 64~~

~~10 15~~

~~1 JUN 1970~~

J. LIB.

~~5 JAN 1982~~

J. Lib.

~~29 MAR 1984~~

~~MR 12 58~~

الأستعمار البريطاني في مصر

مع اختيار وتعليق
المهندس محمد صالح



تأليف : الدكتور بهير
ترجمة : احمد رشدي صالح

cat. Mar. 52

77656

الناشر دار القرن العشرين للنشر
ص. ب. ١٩٢٤ - القاهرة

Handwritten text, possibly a date or signature, in the top right corner.

Handwritten text, possibly a date or signature, in the middle right section.

Handwritten text, possibly a date or signature, at the bottom center.

مقدمة

أخذت الحركات الوطنية تلعب دورها الرئيسى على مسرح السياسة العالمية ... كما أخذت حقيقة الاستعمار تتضح ، وخاصة الاستعمار البريطانى فبعد أن بذلت الدول الاستعمارية وعوداً خلافة للشعوب التى تستعبدتها ، وبعد أن استجابت هذه البلاد ، ومنها مصر ، للوعود المعسولة ، راوغ الاستعمار وماطل .. بل أن الاستعمار البريطانى أصبح الآن رأس الرمح بالنسبة للاستعمار والرجعية العالميين ، فلا عجب أن اكتسب خصائص كثيرة كانت للفاشية والنازية من قبل : فالمدافع البريطانية هى التى أخذت الشعب اليونانى ... وهى التى صهت نارها ، مع غيرها من مدافع الفرنسيين ، على الحركة الوطنية فى الهند الشرقية ... وهى التى تقذف الحمم على الاندونيسيين الوطنيين ... وهى التى تسدد إلى صدور شعبنا ... وقد ساندت الاستعمار الفرنسى والهولندى فى الشرق ... وفى أيام قليلة ، أوحى الاستعمار البريطانى بأن يشرد الديمقراطيون العرب ، فألقت حكومات العراق ومصر والسودان القبض على عشرات المفكرين الأحرار ، وطاردت زعماء الحركات العمالية وهاجمت المجلات الديمقراطية وصادرت آلاف الكتب الحرة .

وبدعوى (حرية الرأى) يعاون الاستعمار الحركات الرجعية والفاشية فى شرقنا العربى ... كما أنه يتعاضى عن النشاط الفاشى فى انجلترا ذاتها ... وبدعوى (الديمقراطية) يعرقل الاستعمار حركة الجبهات الوطنية فى أوروبا ، وهو يريد فى الواقع أن يشل الأحزاب العمالية الاشتراكية والشيوعية ... وبدعوى (التعمير والانشاء) تغذى الدوائر الاستعمارية الفاشيين والخونة فى البلاد الأوروبية وتجويع الشعوب التى أبلت أحسن البلاء فى الحزب التحريرية الأخيرة ...

وباسم (المصلحة الوطنية) ينقض الساسة الاستعماريون الاتفاقات الدولية التى جاءت ثمرة كفاح شاق مرير استمر ست سنوات ... وباسم (حرية الصحافة) تذيب أبواق الاستعمار الكاذب وتكيل التهم للحركات الوطنية والتيارات الاشتراكية ...

هذا بعض مآذنه الاستعمار الآن وأما الذى فعله الاستعمار بشعبنا ... فهذه

صفحات قايلة نشرها ، كتبها انجليزى حر ، ونشرها (حزب العمال البريطانى) ...
وسيرى القارىء فيها صنوفا من اغتصاب كدنا ، وألوانا من الظلم والاستهتار
باقدارنا ... وسيرى الحركة الوطنية كيف كانت تحمل فى بطنها ، منذ فجرها الاول
بنور الديمقراطية وكيف كانت تحمل فى قيادتها البورجوازية جرائم الخيانة والتردد
ولقد آن لنا أن نعرف سير هذه البنود ونموها : ... وان ندرك أن ما يبدو
اليوم من إتجاهات ديمقراطية صحيحة ، وحركات ترمى الى رفع مستوى الطبقات
الشعبية وتمكينها من الحياة العامة ، وإنالتها حقها فى النضال السياسى ، ليست وليدة
الصدفة ، أو بنت المفاجأة . . إذ الواقع أن الحركة الديمقراطية التى نراها اليوم ،
تتاج هذا الصراع الحافل بين الوطنيين المخلصين من جانب والاستعمار وأعوانه من
جانب آخر . . . ولقد حاول الاستعمار وأنصاره أن يشوهوا حركتنا الوطنية منذ
البداية فقبل عن الحزب الوطنى انه مأجور الباب العالى وأنه لا يمثل الشعب المصرى
وليس فيه أحد من أصحاب المصالح الحقيقية ! والسبب واضح جلى فقد كان الحزب
الوطنى إذ ذاك الهيئة الشعبية الوطنية المناضلة !

وقيل عن الحركة الوطنية بقيادة محمد فريد انها هوجاء متطرفة !
وقيل عن ثورتنا المصرية انها لم تنل موافقة السياسيين والعناصر المدركة .
ثم رميت الحركة البرلمانية بأنها ثورية تريد تحقيق منافع خاصة ! واليوم يذيع
الاستعمار الآثم وحلفاؤه المأجورون أن طليعة شعبنا — من المفكرين الاحرار والعمال
المناضلين الواعين — يحملون فى صدورهم آراء ثورية هدامة يعاقب عليها القانون
بل يفترى الاستعمار الآثم وحلفاؤه على هذه الطليعة الاقتراءات ، ويشيعون أنهم
غير وطنيين !! والسبب واضح هنا أيضاً — فالحركة الوطنية الواعية ، القوية
بمضمونها الديمقراطى خنجر يعمل فى نحر الاستعمار ...

وبعد . . . فهذه كلبة أكتبها والمطبعة تنادى وتلحف فى النداء .. هى بقايا آراء
كسبت سجلتها ورتبتها ثم اعتدت عليها (يد الحكومة) فصادرتها ضمنى ما صادرت !!
فان كانت كلبة مبتورة ، فأجدر بك أيها القارىء أن تضم صوتك إلى صوتى ، وتحتج
معى على الاجراءات المنافية للديموقراطية والحقوق الدستورية . . . على مصادرة
ما تكتبه الاقلام الحرة فى مصر الديمقراطية المستقلة !!!

وأجدر بك وبى أن نمر بالكتاب المترجم عارفين المؤلف بجهوده النبيل
فهذا كاتب حر فضح مناورات الاستعماريين من قومه ، لم يقعد به انهم مواطنوه ،
ولم يمنعه عن الوقوف فى صفنا أنهم أصحاب الشأن والبطش وأما نحن فطعنون
بالقانون الذى أوجد ليكن لنا فى الحياة!!... وأما كلمتنا الوطنية المخلصة ، فمصادرة باسم
المحافظة على الأمن والدفاع عن الشعب.. فهل آتاك أمر أحب إلى نفسك من تأمله وتحليله
مثل هذا الأمر؟ ! وهل أعجب من حريات تباح لأعدائها وتمنع عن نصرائها !
أما أنا فأعلم أن ملايين المصريين مسورون مثلى بالمظالم والقيود ممنوعون عن
الحركة التى تحتاجها مصر ! واعلم ان ايدى خبيثة تكيد لشعبنا وتود لو تطوى صفحات
نضاله الوطنى المجيد ..

وأحس وجيب ملايين القلوب تحفق معى بغضاً للمستعمر واحتقاراً للشريكه الدنى

١٠٠٠ ص

القاهرة فى ١٦ - ١ - ١٩٤٦

الرية في أعقاب المال



فتح الأتراك مصر في أوائل القرن السادس عشر وبقيت حتى سنة ١٩١٤ ولاية تتبع الإمبراطور التركية إسمياً (١) ولكن تبعيتها لسلطان تركيا لم تزد — منذ القرن التاسع عشر — على تأديتها جزية سنوية حددت في عام ١٨٧٣ بمبلغ ٦٧٥٠٠٠ جنيهه وفي أثناء القرن (٢) أتى مصر سيد جليل أعلى ، في شكل الممول الأجنبي ، سيد يطلب جزية هو الآخر ، ولكنها جزية متزايدة على مر الأيام . وقد حدث أول تغلغل عظيم للرأسمال البريطاني في مصر في الخمسينات (٣) ببدء العمل في قناة السويس . وكان الأمتياز قد أعطى لدليسبس ، أحد الرعايا الفرنسيين ، ثم أنشئت شركة قنال السويس في باريس ، برأسمال قدره ثمانية ملايين من الجنيهات ، معظمها مال فرنسي ؛ ولكن الخديو نفسه قد ساهم بشراء ١٧٦,٠٠٠ (سهما) من العدد السكلي وهو ٤٠٠,٠٠٠ .

وقبل أن تفتح القناة عام ١٨٦٩ أصبح توقف استيراد القطن الخام الأمريكي أثناء الحرب الأهلية — باعثاً جديداً للاستثمار في مصر التي كانت بلداً ناجحاً جداً في ذلك الوقت ولقد رأى الخديو الجديد اسماعيل — إمكانيات ثراء وسلطان

(١) يلاحظ أن مصر أصبحت ولاية تركية اسمياً منذ إن احتل البريطانيون مصر — وكانت قبلها تعتبر ولاية تركية .

(٢) القرن التاسع عشر . وهناك يشير المؤلف إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر وهو الذي بدء بوضوح أيام سعيد ثم اسماعيل في شكل ديون على الحكومة ثم ما لبث إن أصبح يتدفق بعد الاحتلال في شكل استثمار خاص — وليس من شك في أن تصدير رأساً لمسال من البلاد الصناعية المتقدمة الى مصر هو الظاهرة الجوهرية للاستعمار الاجنبي . ولا شك أيضاً أن تصدير السلع الفائضة من هذه البلاد إلى مصر لم يربطها إلى البلاد المنتجة كما ربطها تصدير رأس المال الفائض إليها — وواضح أن تصدير السلع الى مصر كان هو الاغلب منذ أوائل القرن ثم أخذ تصدير رأساً لمسال إليها يتخذ الصدارة شيئاً فشيئاً متمشياً مع تطور الرأسمالية في البلاد الصناعية الكبرى وخاصة بريطانيا وفرنسا .

(المترجم)

(٣) الخمسينيات ترجمة كلمة Fifties وتعني السنوات بين أربعين وخمسين .

عظيمة في ترقية البلاد على نهج غربي أوروبى فبدأ برناجاً طموحاً لم يقف عند حد
الصرف على بلاطه وحاشيته والأنفاق على المباني الحديثة في القاهرة ، وعلى إنشاء
طريق خاص إلى الأهرام ليستعمله أعضاء الأسر الملكية التي حضرت افتتاح قناة
السويس ، ولكنه امتد إلى تمويل مشروعات عمرانية وإنتاجية ضخمة . وهذه قائمة
الأعمال الجديدة التي تمت في الأثنى عشرة سنة الأولى من حكم اسماعيل تسجل
شق قناة السويس ، وشق ثمانية آلاف وأربعمائة ميل من قنوات الري ومد أكثر
من تسعمائة ميل من السكك الحديدية وخمسة آلاف ميل من أسلاك البرق ، وإنشاء
أربعمائة وثلاثين كوبريا وإصلاح ميناء الاسكندرية وبناء أرصفة الميناء في السويس
واتمام خمسة عشر فئارا ، وأربع وستين مصنع سكر ثم أن الأرض الصالحة
للزراعة زادت من أربعة ملايين فدان إلى حوالى خمسة ملايين ونصف المليون (١)
(ص ٣٤ من كتاب دمار مصر) .

هكذا مضى اسماعيل في تنمية موارد مصر الانتاجية وهي التي بدأها محمد على
في النصف الأول من القرن التاسع عشر ولا يوجد في الخمسين سنة الأولى من
الحكم البريطاني مرحلة تقدم تعادل مرحلة الأثنى عشر عاما من حكم اسماعيل .

قال جنكس في كتابه « ارتجال رأس المال البريطاني » (صفحة ٣١٩) الآن
امتلات البلاد بالمهندسين البريطانيين فيفيضون بمشروعات لمدرح الرقى والمدنية
وفي الاسكندرية ، كانت إحدى شركات المقاولين الانجليز تقوم بأعمال البناء في
الميناء لقاء مبلغ ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه في حين أن هذه الأعمال تكلفها حوالى
١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه .

كان الرأسماليون البريطانيون يقترحون المشروعات على الخديو ويقعدون معه
الصفقات لينفذوها ، ثم يقرضونه المال الذي يدفعه للمقاولين — أى لهم أنفسهم .

(١) جدير بنا أن نذكر الوجه الآخر لاصلاحات اسماعيل : حالة الشعب البالغة السوء
وأنواع المظالم التي كانت تصب عليه يوميا ، وأنواع الضرائب المختلفة المرفقة التي كانت تبتز منه
وأن نذكر أن هذه الاصلاحات تمت بأن استغل المال المصدر الى مصر في تنفيذها فقامت
مصر بدورين : دور المستهلك لفائض المصنوعات ودور المستهلك لفائض المال — فقدمت
بذلك أرباعا طائلة للرأسماليين الانجليز وغيرهم . (المترجم)

ولنا أن تتصور أن المثل الذي أورده جنكس لم يكن استثنائياً فلا بد أن هذه الصفقات كانت تصنى أرباحاً طائلة ولا بد أن الممولين كانوا يطالبون بعمولة باهظة ذكر ماكون في كتابه (مصر كما هي) — نشر في سنة ١٨٧٧ — المعلومات التالية الخاصة ببعض الديون المشهورة آنثذ .

دين سنة	القيمة الاسمية	القيمة المدفوعة
	دين مصر المطلوب	وهي التي أقرضت بالفعل
١٨٦٤	٥٧٠٤٢٠٠	٤٨٦٤٢٠٦٣
١٨٦٦	٣٠٠٠٠٠٠	٢٢٦٤٠٠٠٠
١٨٦٨	١١٢٨٩٠٠٠٠	٧٢١٩٣٢٣٤
١٨٧٣	٣٢٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٢٧٤٠٢٠٧٧
المجموع	٥٢٢٥٩٤٢٠٠	٣٥٢٤٣٧٢٤٧٤

كانت مصر في الواقع مدينة مرة أخرى بنصف ما أقرضته بالفعل فاذا أدخلنا في اعتبارنا أن معظم المال المستدان كان يؤدي للمقاولين البريطانيين وهم الذين حصلوا على أرباح طائلة فانه يغدو أمراً مشكوكاً فيه كل الشك أن ما أنفق على الصناعة المصرية والنقل يمثل ثلث الدين .

واما الفائدة فكانت تخصم على المجموع الذي كان حوالى ثمانين مليوناً من الجنيهات في سنة ١٨٧٦ ، على ما يقوله ماكون . أى أنه كان من المحتم أن يحصل سنوياً حوالى ٦٠٠٠٠٠٠٠ ر. جنيه من دخل الدولة المصرية الذي لم يكن قد بلغ بعد ١٠٠٠٠٠٠٠ ر. ملايين في العام . . . ليس عجيباً إذن أن تنزلق مالية مصر — في فترة وجيزة — إلى إفلاس لا أمل معه وان يستطيع دفع فوائد الدين ، وتأدية أقساطه عن طريق واحد هو عقد قروض جديدة . ولم يكن مثاراً للدهشة بعد أن فحصت تفاصيل الديون أن تتوى الحكومة البريطانية أمراً أخطر من التدخل : كان بيت فروهلنج وجوشن — ومن أكبر مساهميه هيرمان جوشن أحد مديري بنك إنجلترا ومن أعضائه جورج يواكيم جوشن ، وزير المالية فيما بعد — كان هذا

البيت المسالى بمول ديون سنوات ١٨٦٢ — ١٨٦٤ — ١٨٦٦

ولقد اشتركت المصالح البريطانية والفرنسية في الديون الكبرى التي عقدت بعد

ذلك ثم استخدمت الحكومة البريطانية لأول مرة في عام ١٨٧٥ وذلك عندما أجب الدائنون الخديو أن يبيع أسهمه في قناة السويس وهي التي إشترتها الحكومة البريطانية بمساعدة آل روتشيلد بمبلغ حوالى ٤,٠٠٠,٠٠٠ ملايين من الجنيهات .

وفي العام التالى (لشراء أسهم القناة) إتفق قنصل بريطانيا العام بالقاهرة مع الخديو على أن ترسل الحكومة البريطانية بعثة مالية يرأسها موظف كبير ولتساعد على معالجة القوضى — وفى ذات الوقت أختير جوشن (من بيت فروهلنج وجوشن) ممثلاً لآل الفين من حملة السندات البريطانيين كي يسافر إلى مصر ويفرض مشروعا مالياً جديداً على الخديو الذى وافق بالفعل تحت الضغط المشترك من البعثة الرسمية المالية ومن بعثة جوشن غير الرسمية على مشروع يقضى بتعيين مراقبين عامين أجنيين أحدهما فرنسى والآخر بريطانى — ويقضى المشروع كذلك بتوحيد الدين بفائدة قدرها ٧ ٪ — (باستثناء ديون فروهلنج وجوشن التى تبقى تحتما أن تستمر فائدتها القديمة ١٠ ٪ و ١٢ ٪) .

وضع المشروع الجديد موضع التنفيذ فى الحال فظهر المراقبون الأحاب فى وزارة المالية ودفع حملة السندات فى عام ١٨٧٧ حوالى ٧ ½ مليون جنيه من الدخل العام الحقيقى البالغ ٩ ½ مليون جنيه وهذا بالإضافة الى الجزية التركية والفوائد على أسهم القناة . وكلما مضت الأيام أصبح ضرورياً أن يستخدم أشد الضغط على الفلاحين حتى لاتتخلف مالية الدولة فيبعت المحاصيل مقدما وزيدت الضرائب الجمرية وأجور السكك الحديدية .

كتب مراسل التايمز فى ٢٧ يونيو سنة ١٨٧٧ يقول «إن هذا المحصول كله عبارة عن ضرائب عشرية أداها الفلاحون فاذا اعتبر الانسان حال الفلاحين الذين أدمتهم الفاقة ، وأرهقهم الطلب ، أولئك الذين لايتوفر لهم الكفاف من العيش فى حظائرهم البائسة — الذين يملون مبكرين وممسين ليلثوا جيوب الدائنين ، إذا تدبر الانسان هذا بدا له أن أداء المكوبونات فى مواعيدها بما لايعتبط به كل الاغتياب » . وبعد أسابيع قليلة سألت هذه الصحيفة نفسها المراقب العام البريطانى أن لاينسى الفلاحين وهو فى غمرة حماسه للدائنين وإلا فانه سيتخطى حدود الإنتاج فى يوم من الأيام (١)

غير أن آلام الفلاحين استمرت بالرغم من ذلك — فتحالف طاعون الماشية في سنة ١٨٧٨ مع نقص المحصول وأحدثا مجاعة قضى فيها آلاف الفلاحين بالجوع والمرض ، ولم تسمح الحكومة البريطانية ولو بمجرد تأجيل دفع فوائد الدين . وفي السنة التالية قالت التايمز أن الضرائب تجمع في وقت « يموت فيه الناس على قارعة الطريق ومساحات واسعة من الريف لا تزرع بسبب ثقل الالتزامات المالية ، والفلاحون قد باعوا ماشيتهم والنساء حليهن والمرابون يملأون مكاتب الرهون بصكوكهم والمحاكم بقضايا المصادرة (١) .

عزمت المالية العليا وهي التي تعمل بواسطة المراقبين على أن تنقذ سياسة بطش ظالمة لا يكون هدفها أن تضمن دفع (الكوبون) وحده — وكان معنى استفاد مطالب الدين لمعظم الدخل أن يأخذ نظام الدولة المصرية في الانهيار السريع فيترك الطريق مفتوحة أمام البريطانيين ليقبضوا على ناصية الأمر ... خفض عدد الجيش وأنقص عدد موظفي الحكومة وباتت المهايا متأخرة جميعا وأخذ الضجر ينتشر بين الطبقات المالكة ، ويسرى بين الضباط والموظفين والفلاحين كما أن بعض المقاومة قد أبديت ضد إدخال الرقابة الأجنبية على المالية ثم أن مقاومة وزير المالية المصري (٢) وهو الذي أشاع أن قبول الخديو بشروط البعثة المالية الأجنبية أمر يبلغ حد الخيانة العظمى — أمكن القضاء عليها بأن دعاه الخديو إلى نزهة ثم قتله غدراً (٣) وفي سنة ١٨٧٩ ، أي بعد ثلاث سنين من ظروف ظلت تسوء وتسوء ، حدث أول انفجار ... قبض جماعة من الضباط على رئيس الوزارة المصرية ووزير المالية الانجليزي واعتقلوهما في مبنى وزارة المالية ... ثم أطلق سراحهما الخديو غير أن حادثة الضباط كانت بداية تبرم من الطبقة المصرية العليا والفئات المتوسطة ضد

(١) التايمز عدد ٣١ مارس سنة ١٨٧٩ .

(٢) وزير المالية هو اسماعيل المفتش خدن اسماعيل ومن أكبر أعوانه ان لم يكن أكبرهم على الإطلاق — أفحش في اغتصاب أموال الشعب واستنزاف كبد — حتى أنه فخر ذات مرة بأنه جمع من الضرائب ١٥ مليون جنيه في عام واحد في وقت كان فيه متومظ دخل الدولة ١٠ ملايين من الجنيهات — ويغلب على الظن أن اسماعيل قتله بضغظ من الرأسماليين الاجانب رغبة في طي معلومات خطيرة كان يخشى نشرها . (المترجم)

(٣) صفحة ٣١ من كتاب دمار مصر .

السيطرة الأجنبية ... قرر الخديو اسماعيل استجابة لهذا الاضطراب أن ينشئ وزارة وطنية ، تستند إلى جمعية منتخبة من المشايخ وغيرهم تحل محل الوزارة الأوروبية . وبالفعل أقبل الوزيران الأجنبيان .. وكانت هذه المحاولة لتحطيم حبال السيطرة الأجنبية التي كانت تطبق على حياة مصر الاقتصادية كلها — تستند إلى مؤازرة عامة ... ذلك بأن تمثل مناطق مختلفة كثيرة ومثلي جماعات متعددة قد أمضوا عريضة يطالبون فيها بالاستغناء عن الأجانب ... وقالت وثيقة تعين الوزارة الجديدة « ان الوزارة السابقة قد أثارت بين الناس ضجراً وقلقاً إمتدا إلى كل طبقات مجتمعنا الذي كان هادئاً حتى ذلك الحين »

كان على الوزارة الجديدة أن تسأل مسؤولية حقيقية أمام مجلس منتخب يطابق الرغبات الوطنية. غير أن المصالح البريطانية المالية صممت في الحال أن تقف هذه النهضة الاستقلالية .. وبعد أسابيع قليلة انفقت في التحضير (رفضت الحكومة البريطانية خلالها اقتراح الحكومة الفرنسية باحتلال عسكري مزدوج — لأن بريطانيا كانت تعمل لأحتلالى بريطانيا خاص) حرصت الحكومة البريطانية سلطان تركيا على أن يخلع الخديو اسماعيل ... ثم بعد بضعة أسابيع أخر أصدر خلفه (أى توفيق) (ديكريتو) يعيد تعيين المراقبين الأجنيين العموميين ، وقد رضى بأن لا يتلهمها بغير موافقة الدول صاحبة الشأن .

وتتميز فترة المراقبة الثنائية كما تسمى الآن رسمياً بتمرد متزايد ضد الظلم الأجنبي وفى هذا التمرد كان الجيش المصرى — وهو الهيئة الوطنية الوحيدة الباقية فى دولا الدولة — القوة القائمة . ولقد كان تطور الحركة التي يقودها عرابي (١) هو الذى أتاح الفرصة للحكومة البريطانية لتفرض إحتلالاً بريطانياً خالصاً بدل مراقبة إنجلترا وفرنسا الثنائية . بدأت الحركة العسارية كاحتجاج على عدم دفع المرتبات وعلى نظام الترقية الجائر فى الجيش ... وتطور الاحتجاج إلى طلب إقالة وزير الحرية . ثم تطور إلى المطالبة ببرنامج وطنى ، يتضمن إقالة الوزارة جميعاً وإصدار دستور وزيادة قوة الجيش ... أصبح عرابي محور الاضطراب من أجل الاستقلال وهو ماأيده تأييداً واسعاً

(١) حذف بعض الجمل هنا التي قصد بها المؤلف أن يعرف عرابي الى القاريء الانجليزي (المترجم)

فئات مختلفة: أيده كبار ملاك الأرض الذين قاوموا الاستغلال الأجنبي لمراق مصر المستجدة وأيده العساكر الذين جندوا من طبقة الفلاحين المرهقين أرهاقا متزايداً بالضرائب لتسديد الدين الأجنبي .

وحتى تتخلص الوزارة الخاضعة للأجانب من عرابي اعتزمت أن تصدر إليه أمراً بالسفر بعيداً عن القاهرة — ولكن بدلاً من أن يغادر عرابي القاهرة رفض الأمر وسار هو وجنوده إلى قصر الخديو الجديد .

وفي ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ اضطّر الخديو توفيق أن يسلم بكل المطالب فشكت وزارة جديدة مناهضة للاستعمار تمام المناهضة ومؤيدة من الفئات العسكرية بزعامه عرابي . هكذا تم انقلاب أعقبته فترة ثلاث أشهر وصفها بلنط (١) — الذي كان حينذاك بمصر نائباً « أسعد فترة سياسية عرقها مصر إذ اتحدت جميع الأحزاب الوطنية بل اتحد سكان القاهرة في تعرف مثل وطني أعلى » .

ولكن مثل هذه الحال لم تكن لتستمر .. يدلك على ذلك موقف الدوائر البريطانية منها . ذلك الموقف الذي يشرحه البلاغ التالي المرسل من قنصل بريطانيا العام في مصر الى لورد جرانفيلد وزير الخارجية البريطانية في حكومة جلاستون يقول البلاغ « لن نسيطع استرداد سيادتنا حتى يقضى على السيطرة العسكرية التي تثقل على كاهل البلاد الآن — وأنى لأعتقد أنه لا بد أن تطرأ مشكلة حادة قبل أن يمكن الوصول إلى حل مرض للمسألة المصرية . وأنه من الخير أن نتعجلها (أى المشكلة الحادة) بدل أن نحاول تأخيرها » (٢) أصبح مقضياً أن تقع المشكلة الحادة . تأمر جماعة من ضباط الجيش — بناء على إتفاق سابق — على أن يخلعوا عرابي وهو من تستند إليه الوزارة الوطنية . علم عرابي بالمؤامرة فألقى القبض على الضباط

(١) ص ١٥٢ من كتاب « التاريخ السري للاحتلال البريطاني لمصر » لويلفريد سكون بلنط — وهو كاتب انجليزي حر أقام في مصر وفضح مظالم الاستعمار وعضد الحركة الوطنية . ولقد ذمه كرومر في كتابه مصر الحديثة ورماء بالغفلة والبساطة في التفكير والتشويه في الإدراك وهذا طبيعي من كرومر في رجل تحمس للمصريين وكتب عنهم « مذكراتي » و « التاريخ السري للاحتلال البريطاني لمصر » و « أدلة على عدالة الاستعمار البريطاني في مصر » وهي كلها تسجيل لطفيان الاستعمار .

(المترجم)

(٢) مصر رقم ٧ سنة ١٨٨٢ اقتبس في كتاب دمار مصر ص ١٨٠ .

المسؤولين وحكم عليهم بعقوبات مختلفة عدلها الخديو بضغط القنصل البريطانى العام فلما لم تقبل الوزارة قرار الخديو أرسلت كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية فى مايو سنة ١٨٨٢ ثلاث سفن حربية إلى الإسكندرية (للحفاظ على أرواح رعاياهما) وأوصى ممثلو فرنسا وانجلترا السياسيون فى مصر الخديو أن يقبل الوزارة الوطنية وأن ينفى عرابى من مصر وأن يعهد قائدین وطنیین آخرين إلى الداخل .

وبالفعل أقيمت الوزارة ولكن مالبث إحتجاج حامية الإسكندرية ان أجبر الخديو على إعادة الوزارة إلى الحكم .

زیدت القوات البحرية البريطانية والفرنسية وطلب وزیر خارجية بريطانيا إلى سلطان تركيا أن يتدخل فى جانب الخديو وضد الوزارة المصرية فلما وصل المندوب التركى إلى مصر قوبل بعرائض والتماسات تلح عليه بأن يؤيد الوزارة ضد الأجانب وآلهم توفيق . فى هذا الموقف العصيب ، حدثت مذبحة المسيحيين بالإسكندرية وكانت قد دبرت من قبل تدييراً سرياً — ونفذتها عصابة مأجورة من البدو وكان البوليس قد تلقى تعليمات بأن لا يتدخل فى الأمر واتخذت الإجراءات بأن لاتصل الأخبار إلا بعد أن تمضى بضعة ساعات على بداية المذبحة (١) لم يكن هذا الحادث نجاحاً كله من وجهة نظر البريطانيين المحليين فقد أثار رغبة الاوربيين المحليين فى سحب القوات المستفزة ومطالبتهم بالاعتراف بعرابى وبال دعوة الثنائية إلى مؤتمر سداسى تمثل فيه الدول الست صاحبة المصالح فى مصر وهى فرنسا وانجلترا وإيطاليا وألمانيا والنمسا وروسيا . اجتمع المؤتمر فى القسطنطينية فى يونيو سنة ١٨٨٢ وأمضى ميثاق عدم التدخل باسم مختلف الحكومات بما فيها الحكومة البريطانية ، فكان هذا تعهداً « بألا تسعى هذه الدول للحصول على مغانم إقليمية أو على إمتيازات أيا كان نوعها أو على أية ميزة تجارية لرعاياها أكثر مما يستطيع رعايا الدول الاخرى الحصول عليه بالتساوى » (٢) واتفق أيضاً على ألا تقوم أية دولة من الدول العظمى بعمل إنفرادى فى مصر (إلا كما قال الانجليز فى حالة الضرورة الاستثنائية) ، واتفق على أن يطلب إلى السلطان إرسال قوات ترد الحالة فى مصر الى ما كانت عليه .

(١) مصر رقم ٤ سنة ١٨٨٤ .

(٢) مصر رقم ١٧ سنة ١٨٨٢ .

هكذا اوضح للحكومة البريطانية وضوحا تاما أن انفراد السيطرة البريطانية بمصر أصبح أمراً مستحيلا في ظل هذا الاتفاق . ووضح لها أن الحبل الوحيد هو أن توجد ضرورة استثنائية قبل أن يتسع الوقت للسلطان ليقوم بعمل ما . ولقد وجدت هذه الضرورة الاستثنائية — ضربت الاسكندرية بقنابل مدافع السفن البريطانية في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ثم اعتذر البريطانيون بأن المصريين أخذوا يصلحون الطوائى ومعنى هذا العمل انه موجه ضد الاجانب . والواقع الذى لاشك فيه هو أن غرض الهجوم الحقيقى هو أن يحطم فى ضربة واحدة جميع الادعاءات التى تقول بأن المصالح البريطانية فى مصر يمكن إخضاعها لمصالح الجماعات الاخرى .

تبع ضرب الاسكندرية بالقنابل نزول القوات البريطانية الى البر وبينما كانت ثمة مفاوضات ملتوية تدور مع تركيا لعقد معاهدة عسكرية كانت القوات البريطانية مشغولة بالفعل « بإرجاع النظام الى وادى النيل » فلما أمضيت هذه المعاهدة أخيراً فى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ كان ذلك فى ذات اليوم الذى هزم فيه البريطانيون عرابى وأنصاره فى موقعة التل الكبير وهم عصب الحركة المناهضة للاستعمار ثم يمضى يومان فتسقط القاهرة ويصبح الاحتلال البريطانى حقيقة واقعة . هكذا بعد مضى ثلاثة أشهر تقريبا على امضاء بروتوكول القسطنطينية ضمنى الحكومة البريطانية — بعمل اعتدائى ظالم كائى عمل آخر فى تاريخ الغزو والاستعمار — ضمنى هذه الميزات الخاصة التى كان يمثلوها فى القسطنطينية قد أعلنوا تبرأهم منها منذ أجل قريب . وأما الدول الأوروبية الأخرى فاصبح أمامها أمران لاثالث لها أما أن تعلن الحرب على بريطانيا وأما أن تقبل السيطرة البريطانية وقد اختارت الدول الأوروبية ثانى الأمرين فأوقف مؤتمر القسطنطينية وألغيت رقابة إنجلترا وفرنسا الثنائية ووضع البريطانيون مشروعا لحكم مصر يستبدل بالدستور المصرى ومجلس النواب مجالس إستشارية وعينوا (وكيلا) جديداً ليواصل استغلال مصر لمصلحة الرأسماليين البريطانيين ثم أتموا هذه الخطة باختيار سير إيفل بيرنج فيما بعد لورد كرومر من بيت بيرنج وإخوان اللندنيين وهو الذى شغل منصب قنصل عام بريطانيا فى مصر فى الخمس والعشرين سنة التالية .

لكي تدفع مصر

« الوسائل التي استخدمها الاستعمار في ابتزاز المال من مصر »

(كانت أهداف خطة بيرنج اخوان في مصر هي عيها أهداف خطة فروهلنج وجوش السابقين : ان يقتصروا رأس المال المالى البريطانى ربحاً متزايداً تبتزه الطبقة الحاكمة المصرية من الفلاحين السكادحين . وان تزداد طاقة مصر الانتاجية حتى يمكن الحصول على أعظم النتائج من اعتصار طبقة الفلاحين . . تم اخضاع الطبقة الحاكمة المصرية بشكل مباشر بعد أن ضربت الاسكندرية بالقنابل وتحطمت الحركة الوطنية بقيادة عرابى واحتلت القوات البريطانية مصر وأدخل الموظفون البريطانيون في جميع المصالح الهامة وخاصة في وزارة المالية وفي الجيش فبعد الطريق أمام السياسة المالية .

كانت مهمة سر افلن بيرنج المباشرة هي أن يضمن دفع فوائد الدين القائمة دفعاً منتظماً ثم أن يفتح مصر بعد ذلك سوقاً لمنتجات الصناعة البريطانية الثقيلة التي أخذت بالفعل تحس وطأة منافسة الصناعة الألمانية المتطورة بسرعة .. ولكن كانت هناك عقبة واحدة ظلت حتى ذلك الوقت عقبة كأداء تلك هي ان الانتاج السنوى للثروة في مصر كان صغيراً نسبياً . يكاد أن يكون كله انتاجاً زراعياً . قحاً وأذرة وأرزاً وحاصلات غذائية أخرى — وهذه للاستهلاك المحلى — ثم هناك القطن الذى كان يصدر لدفع الارباح وللمبادلة عليه بالسلع القليلة المستوردة من الخارج ... كان انتاجاً ضئيلاً بلغت قيمته الكلية في سنة ١٨٨٢ أقل من ٢٨ مليون جنيه (١) ولكنه صار بعد عشر سنوات من حكم بارنج — أى في عام سنة ١٨٩٤ — اثنين وثلاثين مليوناً من الجنيهات ثمرة استغلال أربعة ملايين وثلاثة أرباع المليون فدان — أى أن متوسط ما كان يفتجه الفدان الواحد قد صار ستة جنيهات وخمسة وسبعين قرشاً ولما كان عدد السكان آنشد حوالى التسعة ملايين نسمة فقد خص

(١) مقال « بعض احصائيات عن مصر » بقلم راينو نشرت في جرنال جمعية ٧١ احصاء

الفرد الواحد من قيمة الانتاج ثلاثة جنيهات وستون قرشاً في المتوسط (١). وفي سنة ١٨٩٥ بلغ دخل الدولة حوالى أحد عشر مليوناً من الجنيهات وهو ما يعادل ثلث قيمة الانتاج الزراعى كله : نصف هذا الدخل ضرائب أطيان تقع مباشرة على الفلاحين وينال الفرد منها ستين قرشاً في المتوسط فتستغرق ربع دخل الفلاح الذى يملك عشرة أفدنه ونصف دخل الذى يملك خمسة أفدنه وتجعل بقاء المليون أسرة من الفلاحين الذين يملكون فداناً وربعاً في المتوسط مستطاعاً لهم بأن يستدينوا دائماً وأن يبيعوا عملهم لملاك أكبر منهم (٢) ... ولما لقي الأمر إلى سير ايفلان بارنج كان حوالى ربع الانتاج المصرى العام يستهلك فى الدين ، وليس من ريب فى أن الفلاحين هم الذين كانوا يتحملون معظم العبء برغم مارأينا من ظروف مؤسسية انزلقوا إليها . وكما أن صاحب العبيد يحسن أحوال عبيده متى وجد أن العمل الشاق يوشك أن يودى بهم ، كذلك وجد سير ايفلان بارنج أنه من اللازم أن يزيد انتاجية الفلاحين ليستطيعوا تحمل الدين ويستمرروا فى الحياة برغم اعبائهم قال كرومر فى تصريح رسمى له « ان مصالح حملة السندات ومصالح الشعب المصرى متماثلة » ومعنى هذا المبدأ عملياً تنمية محصول القطن الذى يمكن أن يباع بأثمان مرتفعة فى الخارج — وهذه التنمية على حساب المحاصيل الغذائية التى يستهلكها الفلاحون ويمكننا أن نعرف نتيجة هذه السياسة من الحقيقة التالية : كانت صادرات القطن فى السنوات السابقة لنظام بارنج مليونى قنطار فى العام وكانت قيمتها ثمانية ملايين من الجنيهات ثم أصبحت فى نهاية الفترة (٣) سبعة ملايين قنطار تساوى أكثر من ٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيهها ... وفى ذات الوقت تحولت مصر من بلد كان يعتمد على نفسه فى انتاج حاجاته الغذائية إلى بلد يستورد من المواد الغذائية فى سنة ١٩٠٨ ما قيمته أكثر من ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيهه وهذه المواد يضطر الفلاحون لشراؤها بأسعار أعلى منها فى البلاد الأوروبية فمثلاً كان سعر القمح فى مصر فى ذلك العام يزيد بخمسين فى المائة عن سعر القمح فى إنجلترا

لاشك أن تنمية زراعة القطن فى مصر قد ضاعفت قيمة الانتاج السككية أى

(١) تقرير عن الري الدائم فى مصر عام ١٨٩٤ بقلم وليم كوكس

(٢) تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٦

(٣) بقصد فترة السياسة السكرومية (المترجم)

ضاعفت الرصيد الذى يؤخذ منه معاش الفلاحين المنتجين ، والفائض لأصحاب الأتبان والمرابين والموظفين المكسبيين والعسكريين والمدنيين والتجار الوطنيين والأجانب وحملة السندات ... ولكن ازدهار هذه المصالح كلها ، وجميعها تعيد على كد الفلاح ، يعنى أن الفلاح نفسه قد أبقي له نصيب متضائل من قيمة محاصيله . ثم أن تنمية زراعة القطن على حساب انتاج الغذاء ذات نتائج هامة أخرى ... فأولا قد جعلت المصريين أكثر اعتماداً على مستغليهم ، فبدلاً من أن يزرعوا ما يحتاجونه من محاصيل غذائية وبدلاً من أن يبيعوا الفائض من محصول القطن لاغير ، أصبحوا الآن يعتمدون أكثر ما يعتمدون على بيع القطن .. ثم تمشياً مع التغير ، أصبحوا مجبرين على شراء المواد الغذائية المستوردة أو المنقولة من أماكن سحيقة ... فأصبحوا واقعين فى يد الوسطاء مرتين ... ولقد نمت حول هاتين العمليتين (إصدار القطن واستيراد المواد الغذائية) فئة ملاك السفن ومنشآت غزل القطن نتج عنهما أن مدت السكك الحديدية ووسائل النقل الأخرى — وهى جميعاً تنال ضريبة تضاف إلى ضريبة الآلة الحكومية : للإدارة والدفاع واستهلاك الدين وتسديد فوائده .

ومع ازدياد قيمة المحصول السنوى ، ازدادت الإيجارات التى كان أصحاب الأتبان يطالبون بها . فمثلاً زادت المساحة المزروعة قطناً فيما بين عامى ١٨٩٤ — ١٩١٤ من ٢٥ ٪ إلى ٤٤ ٪ . قراوح إيجار الفدان الواحد فى سنة ١٩١٢ بين ١٢ جنيتها و ١٨ جنيتها (١) .. اعتمدت تنمية الأرض المزروعة قطناً على توسيع الري ، فأوجب هذا مد الخطوط الحديدية لتطرق مناطق أوسع . ولتنقل القطن والغذاء من الموانىء إليها . يقول المستشار المالى البريطانى فى أحد تقاريره « لما طبقت سياسة تنمية مرافق البلاد بواسطة الري ، أصبح انفاق رأسمال كبير على مشروعات كثيرة أخرى نتيجة غير مباشرة ولكنها أصبحت نتيجة حتمية ولقد أدى اتساع الأرض المزروعة إلى إنشاء خطوط حديدية وإلى زيادة وسائل نقل القطن والمنتجات الأخرى ... كما أن تزايد الصادرات والواردات يفرض إصلاحات أخرى فى الموانىء ... » (٢)

(١) مصر رقم ١ سنة ١٩١٣

(٢) مصر رقم ١ سنة ١٩٠٨

هكذا لم تضمن سياسة تنمية انتاج القطن مجرد دفع فوائد الدين القديم وتأدية رصيد استهلاكه (وذلك بزيادة قيمة الانتاج الزراعى الذى يمكن أن يمتص فى الضرائب) بل خلقت سوقا رائجة لمنتجات الصناعة الثقيلة البريطانية والواقع أن إيجاد هذه السوق ، والوسائل التى كانت تمول بها الصفقات المختلفة لذات أهمية خاصة إذ عندما وقع أمر مصر فى يد كرومر كان دينها العام حوالى ٩٥٠٠٠٠ ر. ٩٥٠٠٠٠ جنيه وكانت التسوية المالية مع الحكومة المصرية لا تقتصر على مجرد دفع فوائد الدين بانتظام ، بل تحدد رصيدا لاستهلاك جزء منه .. غير أن الدين المصرى لم يتناقص سنة فأخرى : بل على العكس من ذلك ، كان رصيد استهلاك الدين يستثمر مرة ثانية فى مصر — أو قل لنوضح لك الأمر — ان كمية المال المتحصل سنويا من الضرائب لاستهلاك الدين كانت تدفع للمقاولين الاجانب نظير قيامهم بمد السكك الحديدية أو بأعمال الرى أو بأعمال عمرانية أخرى .. بهذه الطريقة ، ضمنت سوق دائمة للمصنوعات البريطانية الثقيلة أو المصنوعات الخاضعة للسيطرة البريطانية وهذا سير ايفلن بارنجيد كرى فى كتابه مصر الحديثة ج (١) انه بين عامى ١٨٨٨ و ١٩٠٤ صرف من الاحتياطى ١٦ ١/٢ مليون جنيه على الأعمال العامة بما فيها أعمال الرى والسكك الحديدية واصلاح الموانى . وتبين التقارير التالية عن مصر (تقارير سنة ١٩٠٥ إلى سنة ١٩١٣) تضخم الأنفاق فى هذا الميدان — فى مدة التسعة أعوام هذه صرف مبلغ ٢٧ مليون جنيه من الاحتياطى على مرافق مشابهة ويتضح هذا التطور فى احصائية تجارة مصر الخارجية فى السنوات التالية للاحتلال البريطانى ، فى العشر سنوات الأولى كانت صادرات القطن لدفع فوائد الدين ، وكانت تزيد على الواردات .

ثم بدأت سيطرة بارنج تحدث أثرها فى العشر سنوات التالية فزيد قيمة الصادرات بحوالى الربع وفى نفس الوقت تزيد الواردات زيادة جوهرية وتكون معظم الواردات مواد غذائية تزرعها مصر وبعضها سلع رئيسية ثقيلة يدفع ثمنها من رصيد استهلاك الدين .. ثم فى الفترة الثالثة — فترة الأحـد عشرة سنة السابقة للحرب (١) . تضائل الفرق بين الواردات والصادرات فبلغت قيمة الواردات السنوية أكثر من ثلاثة أضعاف قيمتها السنوية فى العشر سنوات الأولى .. كانت قيمة الواردات

سنويا من الحديد والصلب فيما بين عامى سنة ١٩٠٣ و ١٩١٣ — (٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيهه) فاذا بها تصبح فى عام ١٩٢٦ - ٨,٧٦٢,٠٠٠ جنيهه وفى سنة ١٩٢٧ — ٨,٢٦٢,٠٠٠

• وإليك احصائية عن تجارة مصر •

السنة	الواردات بالمليون	الصادرات بالمليون	نسبة الزيادة المئوية
١٨٨٣ — ١٨٩٢	٨	١١٢٧	٤٦٢٢ %
١٨٩٣ — ١٩٠٢	١١٢٤	١٤٢٤	٢٦٢٣ %
١٩٠٣ — ١٩١٣	٢٤٢٣	٢٦٢٩	٩٢٨ %
١٩١٤ — ١٩١٨	٣٠	٣٦٢٥	٢٧٢٧ %
١٩١٩ — ١٩٢٧	٥٦٢٤	٦٠	٦٢٤ %

وبالرغم من أن الإنتاج الزراعى ظل أهم معين للثروة فإن العمل المأجور قد أدخل فى بعض الاعمال وبدأ ملاك الأبعاديات الكبيرة يستخدمونه وكان هذا واحداً من الأسباب التى دعت إلى إلغاء السخرة أو العمل الإجبارى فى ترع الرى فى السنوات الاولى من الاحتلال البريطانى .. وذلك لأن كبار الملاك وجدوا أن استدعاء العمال للخدمة الإجبارية يتعارض مع إمدادهم بالعمل المطلوب فى ابعادياتهم ثم أن إلغاء السخرة أعطى الاحتلال فرصة كبيرة كي يعلن عن إدارته الإنسانية فى الوقت الذى أنشأ فيه فى الواقع نظام أجور بأحط الأسعار الممكنة . قدر أنه لىكى تلغى السخرة يجب أن ينفق ٤٠٠ ألف جنيه فى العام فمتوسط من يدعون للعمل مدة ١٠٠ يوم هم ٢٣٤,١٥٣ شخصاً أى أن أجرة العامل ثمانية عشر مليماً . ولكن كان المبلغ الذى صرف بالفعل لإحلال العمل الحر محل السخرة فى السنة الأولى من تطبيق النظام ٢٥٠ ألف جنيه ، فى حين خفض عدد العمال المسخرين إلى ١٠٢ ألف عامل (١) .

شاهدت السنوات الأخيرة من خطة بارنج تكوين عدد من الشركات البريطانية لتستغل مابقى من مرافق مصر . فأنشأت الشركة المصرية لسكة حديد الدلتا الخفيفة

في سنة ١٨٩٧ ؛ لتشغيل الخطوط الضيقة ، وأنشأت شركة الدلتا المصرية للأراضي والاستثمار في سنة ١٩٠٤ لتستثمر الارض التي تجرى فيها خطوط شركة سكة حديد الدلتا الضيقة وفي سنة ١٨٩٨ أنشأت شركة الاسواق المصرية ولها احتكار إنشاء وإدارة الاسواق في ١٢٠ ناحية . وكانت هذه الشركة تستورد السماد الكيماوى الذى تستفيد كميات كبيرة منه في الزراعة المصرية ، وفي نفس السنة أنشئ البنك الاهلى المصرى وعضو لجنته اللندنية ، سعادة هـ. بارنج ابن عم سير ايفلن بارنج ..

لقد كانت سياسة الرأسمالية البريطانية في مصر تحتاج إلى آلة حكومية شديدة الصلاحية كبيرة الحزم في الادارة .. فعهد بالسيطرة الادارية إلى جيش من الموظفين الانجليز الذين راحوا يشغلون مناصب مدنية رفيعة وإلى موظفين مصريين مختارين في الاقاليم .. وكان طبعياً أن ينمو عدد الموظفين الاوروبيين من ٦٩٠ شخصاً سنة ١٨٩٦ إلى ١٢٥٢ شخصاً في سنة ١٩٠٦ ، وكان موظفو الحكومة في مختلف المديرات الاربعة عشر مقسمين إلى مديرين . ومأمورين . . . وأما العمدة فيشترط فيه أن يملك عشرة أفدنه . ويعينه رؤساؤه بيد أنه قد كان انتخاب العمدة جزءاً هاماً في برنامج عرابى . وهذا البرنامج عينه (انتخاب العمدة) هو ما حدا بالحكومة البريطانية في سنة ١٩٢٨ أن ترغم الحكومة المصرية على وقفه (١) .

فشلت الحكومة البريطانية في إنشاء حكومة وطنية في مصر وقالت إن سبباً من سباب الفشل (هو وجود الامتيازات (٢) التي صممت بها حوالى خمسين دولة بعض لميزات لرعاياها . بحيث لم يكن ممكناً أن تفرض ضرائب على الاجانب بغير أن توافق حكوماتهم) ولم يكن ممكناً أن تفرض القوانين على الاجانب بما فى ذلك التشريعات الخاصة بالمصانع الكبيرة والصغيرة إلا بعد أن يصدق ممثلو هذه الدول عليها ، وكان الاجنبى يحاكم أمام المحكمة المختلطة فى القضايا المدنية وأمام محكمة بلده القنصلية فى القضايا الجنائية .. وأما السياسة البريطانية فكانت تعمل دائماً على إلغاء الامتيازات

(١) أوقف هذا المشروع بعد أن وضع بين يدى البرلمان وأحيل إلى اللجنة الداخلية . (المترجم)

(٢) ألف هذا الكتاب قبل إلغاء الامتيازات الاجنبية فى معاهدة مونترو . ويلاحظ أن السياسة البريطانية كانت ترمى دائماً إلى إلغاء الامتيازات الاجنبية أو تحويلها إلى بريطانيا لتنفرد هى انفراداً تاماً . - راجع كتاب كرومر فى مصر للمترجم - . والجزء الثانى من مصر الحديثة لكرومر وتقدير لوزد ملتر . (المترجم)

الأجنبية لا لصالح استقلال مصر ، ولكن لتصبح يد الاستعمار البريطاني أكثر انطلاقا وحرية في علاقاته بالجماعات الاستعمارية الأخرى . وقد اقترح ملتر (١) أن تتحول حقوق الإمتيازات إلى انجلترا ، وكان أحد أسباب مد أجل الأحكام العرفية بعد الحرب الماضية ، أن هذه الأحكام تتسلط على الإمتيازات . حقاً أن المحاكم المختلطة كانت قد أنشأت قبل الإحتلال البريطاني (٢) ، وحقاً أن محكمة استئناف أهلية ومحكمة مختلطة قد أنشئت في أوائل عهد بارنج لتفصل الأولى في الجرائم التي يكون المتهم فيها مصرياً

ولكن وضع من تدخل السلطات البريطانية في القضايا التي تقع بين البريطانيين والمصريين وذلك عندما يكون أحد المصريين متهماً في جريمة طرفها الثاني بريطانيا . ان هناك حاجة إلى عقوبات أشد مما تستطيع المحاكم الأهلية أن تفرضه .

ولذلك صدر قانون في عام ١٨٩٥ (٣) يقضى بأنه يجوز عرض القضايا التي بين الأهالي وجيش الإحتلال أو الأسطول على محاكم نصف عسكرية لا تستأنف أحكامها وهذا إذا رأى المعتمد البريطاني أن تعرض عليها

وفي ظل هذا القانون أجريت محاكمة دنشواي الظالمة ، فقد وقعت في سنة ١٩٠٦ واحدة من أبشع ماروى التاريخ من مظالم العدالة البريطانية الشائنة ضد شعب مستعمر .

كانت جماعة من الضباط البريطانيين يضطادون في قرية من القرى فخرحوا امرأة فهاجمهم القرويون بالعصى وأصابوا أحدهم في رأسه . وقد قرر الضابط الجريح أن يرجع إلى المعسكر (الواقع على بعد خمسة أميال) ليسعف ولكنه أصيب بضربة شمس في الطريق ثم مات ...

ولقد أظهر التحقيق الطبي بشكل جازم أن سبب الوفاة هو ضربة الشمس ، ولكن المحكمة أصدرت حكمها في هذه التهمة فإذا هو يقضى بشنق أربعة من القرويين وجلد سبعة وحبس اثني عشر شخصاً مدداً تتراوح بين السنة والسجن المؤبد مدى الحياة . وقررت المحكمة أكثر من ذلك :

(١) اقترح كرومر نفس هذا الاقتراح بعد ان فشلت مساعيه لالغاء الامتيازات . (المترجم)

(٢) أيام اسماعيل

(المترجم)

(٣) هذا القانون صدر بضغط من كرومر

قررت أن ينفذ حكم الإعدام والجلد علناً بحضور القرويين . . . فجاء بالجنود
البريطانيين والبوليس المصرى وأجبرت عائلات المتهمين على مشاهدة تنفيذ
العقوبات . . . فإذا علق الموظف البريطانى المسئول فى تقريره الذى أُرِق به إلى
سير إدوارد جراى (١) على تنفيذ العقوبات قال « أعتقد أن الإجراءات كانت
عظيمة وتكشف عن تقدير كل المسئولين »

إن هذه الحلقة الأخيرة فى خطة بارنج قد أثارت كراهية واسعة النطاق للطغیان
البريطانى . وأدت إلى إثارة حركة وطنية نشطت لأول مرة منذ ما أخذت
حركة عراقى (٢)

-
- (١) وزير خارجية بريطانيا فى ذلك الوقت
(٢) الواقع أن هذه الحادثة قوبلت بأشد استياء عرقته مصر فى مطلع القرن الحالى، وقد استغلها
الحزب الوطنى أوسع استغلال وحملت صحفه حملات فياضة على الاستعمار — يقول الراجعى بك فى
مكتابه عن مصطفى كامل « لقد كان الاحتلال قبل هذه الحادثة مطمئناً الى ثقة السواد
الأعظم من المزارعين والاعيان فى عدله وانصافه حتى أن اللورد كرومر كان يعترف بأنه مؤيد
من اصحاب الجلايلب الزرقاء ولكن حادثة دنشواي كشفت عن حقيقة نيات الاحتلال وهى
أنه لا يرضيه من المصرى سوى الخضوع والاستسلام » ... ولقد انتهت هذه الحادثة بتغيير
المنسوب البريطانى — كرومر — وتغيير السياسة الاستعمارية ذاتها واتخاذها مجرى أنظر من
سابقه وهو ما عرف بسياسة الوفاق ...
- (المترجم)



الحركة الوطنية

في ظل خطة بارنج وبضغطها المتزايد على الفلاحين ليضاعفوا الانتاج لصالح الرأسمالين البريطانيين ، وبتزايد قبضتها على آلة الحكومة ، أوقف الكسفاح من أجل الإستقلال ، بعد ما هزم عرابي ونفي من مصر .

ولكن هذه التطورات نفسها خلقت عاصفة من المقاومة التي لقيت تعبيرها الحي في الطلبة وهم الذين انحدر معظمهم من عائلات فلاحين متوسطين ، فكانوا بذلك ألصق بالحياة في القرى ... أخذ تأثير الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل يزيد بعدد محاكمة دنشواي ، فكثرت اضرابات الطلبة ، واتسع انتشار الصحف الوطنية وكانت سياسة البريطانيين تقضى بأن يبقى المصريون المتعلمون الحركة داخل حدود (١)

ففي سنة ١٩٠٦ عين سعد زغلول باشا وزيراً للعارف وكان من قبل قاضياً بالمحاكم الأهلية . ولقد أطرأه اللورد كرومر اطراءً حاراً وسمح لشقيق سعد وبعض المصريين المشهورين الآخرين أن يتقلدوا وظائف مدنية ثانوية ولكن لم تخف قبضة السيطرة البريطانية عن كل المراكز الحيوية في الجهاز الحكومي ... (٢)

ثم جاء سير الدون غورست فاتبع سياسة الوفاق فعين مجلس وزراء من المصريين

(١) واضح أن المؤلف يشير الى سياسة الاستعمار في شراء فريق من الطبقة الوسطى والعليا وجعلهم سياسياً يقي الطبقات الشعبية في دائرة لا تضر الاستعمار (الترجم)

(٢) كان الخديو عباس يخاضع كرومر ويخض على مقاومة سياسته وكان يبدو أنه يعاون الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل ولكن لما اشتدت الحركة الوطنية وضح انحراف عباس الى اليمين ولذا لما جاء غورست الى مصر رأى بنظراته الاستعمارية ان مصالح حزب الامة (المؤلف من كبار الملاك) ومصالح عباس متنافرة مع مصالح الطبقات التي تؤيد الحركة الوطنية . وان حزب الامة وعباس ليسا جادين في موقفهما الوطني ... فأمكنه ان يجري محالفة بين الاستعمار وعباس وحزب الامة — وكانت هذه هي ماسميت بسياسة الوفاق — وكانت موجبة ضد الحركة الوطنية . ولمعطى كامل بعض الخطابات التي أرسلها الى محمد فريد يبدي أسفه فيها على موقف عباس ويطلب اليه ان لا يطرد عباس في جرائد الحزب الوطني بعد ان علم عنه ما لايسر المصريين المخلصين . كما ان مصطفى كامل قد كتب الى عباس نفسه بفصل بينه وبين الحركة الوطنية (الترجم)

وجعل بطرس غالى باشا الذى ترأس محاكمة دنشواى رئيسا للوزراء ولكن بطرس باشا كان معروفاً بأنه آلة للبريطانيين فما لبث أن اغتاله طالب سابق فى فبراير سنة ١٩٠٩ ، كانت هذه بداية أحكام فرضت بنصيحة البريطانيين ، ثم انتهت بأن صدر اعلان الحماية على مصر .

ولعمري أن هذا مناقض كل المتفاوضة للتصريحات الجادة (١) التى بذلها البريطانيون المسئولون بين عامى ١٨٨١ و ١٩٠٩ ، بأن مصر لن تضم إلى بريطانيا ، ولن تحتل إلى ماشاء الله - فهذا غلادستون يعلن فى ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ أنه (أى الإحتلال) « يكون مناقضاً تماماً لجميع مبادئ وآراء حكومة صاحبة الجلالة ، وللتعهدات التى قطعتها لأوروبا ،

غير أن فرنسا تعهدت فى اتفاق سنة ١٩٠٤ الفرنسى البريطانى بأنه فى مقابل إطلاق يدها فى مرا كش ، لن تعمل على عرقلة أعمال البريطانيين فى مصر بأن تطلب تحديد وقت للجلاء أو أن تطلبه فى أى لون آخر .
وأعلن سير إدوارد جراى وزير الخارجية فى حكومة أسكويث « أن سياسة حكومة صاحب الجلالة هى أن تستمر فى احتلالنا لمصر ، لأننا لانستطيع أن نتخلى بشرف عن مسئولياتنا التى نمت حولنا هناك »

وصدر قانون فى يوليو من عام ١٩٠٩ « يضع بعض الأشخاص تحت المراقبة

(١) من أمثلة التصريحات الشهيرة التى كلها الساسة البريطانيون قول الاميرال بوشامب سيمور فى رسالة مؤرخة ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٢ وموجهة الى الخديو توفيق « أرى الفرصة سانحة لأن أؤكد لسموكم مرة أخرى ان حكومة بريطانيا العظمى لاتنوي فتح مصر ولا التعرض لدين المصريين وحريتهم بحال من الاحوال - وان غرضها الوحيد هو ان تحمي سموكم والمصريين من العصاة »

وقال سير تشارلس ديلسكى فى مجلس العموم — فى ٢٥ يوليو سنة ١٨٨٢ « لانبغي مد يدنا الى ادارة مصر الداخلية او منع المصريين من ان يحكموا انفسهم بأنفسهم إلا بمقدار ماتقضى به الضرورة »

وقال غلادستون فى مجلس العموم — فى ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ « لقد سألتني السيد الفاضل هل فى نيتنا ان نحتل مصر احتلالا غير محدود وقد اذهب فى الاجابة بعيداً فقول مهما نأت من شيء فلا تترك فى انا ان نأتى هذا »
وغير هذا كثير (المترجم)

العامة» ، وبمقتضى هذا القانون أصبح مستطاعا — كما يقرر سير الدون غورست — أن يطبق نوع من الحجر على حرية الأشخاص الخطرين دون حاجة إلى أن تدينهم محكمة عادية في جريمة تدخل تحت حكم القانون الجنائي . ومن هذه الأحكام التي إلى مستعمرة عمل . ثم ان قوانين تعسفية أخرى قد أصدرت في السنة التالية . وهي لم تصدر بمشروعات قوانين ولكن بدكريات خديوية وكان هذا تمهيدا لأن تعرض القضايا الصحفية جميعاً على محاكم الجنايات حيث لا يوجد محلفين وتمهيدا لأن يرفت طلبة المدارس والكليات الذين يشتركون في الاضرابات أو الذين يكتبون في الصحف (عدد ٣٠ مايو وعدد ٢ يوليو سنة ١٩١٠ اجبشان غازيت) وهكذا أوجدت أداة الحجر .

وفي سنة ١٩١١ ، عين كيتشنر معتمداً بريطانياً في مصر ، خلفاً لسير الدون غورست . وفي السنوات بين تعيين كيتشنر وبداية الحرب نفذ إصلاحان هامين الأول قانون الخمسة أفدنة (١) الذي يحرم نزع ملكية أقل من خمسة أفدنة وفاءً للدين . . صدر هذا القانون لاط الفلاحين كانوا قد أخذوا يجردون من ممتلكاتهم ، وأصبح نظام صغار المنتجين مهدداً بالخطر وهو النظام الذي تقوم عليه خطة الإستغلال . وكان التشريع الثاني ، القانون النظامي لسنة ١٩١٣ وقد أعاد تنظيم الجهاز الحكومي ، وحد من سلطاته ، ووضع به بشكل ثابت في يد فريق من الطبقة المتوسطة . واصبحت الاشتراطات الواجب توفرها فيمن يرشح للجمعية التشريعية ما يلي : ان يكون سنه ٣٥ عاماً ، وان يعرف القراءة والكتابة ، وان يكون قد دفع لسنتين خلثا ٥٠ جنميا كضريبة ارض سنوية او عشرين كعوائد ولما التقت الجمعية التشريعية

(١) من الإصلاحات الرئيسية التي جاء بها الاحتلال ، اصدار هذا القانون . وكانت سياسة الاستعمار ترمي الى خلق طبقة من صغار الملاك يستفيد الاستغلال الرأسمالي من وجودها بلن يسخرها ويمتص كدها ، ولكن كانت سياسة الاحتلال ترمي كذلك الى ابقاء هذه الطبقة في الدرك الاسفل من المجتمع المصري خيفة ان يحطم انعاشها التوازن الطبقي الذي حاول الاستعمار منذ البداية ان يبقى عليه . . غير ان سياسة الاستعمار في المحافظة على طبقة صغار الملاك قد فشلت وكذلك فشلت سياسته المحافظة على التوازن الطبقي . وكان اكبر خنجر موجه الى هذه السياسة تطور المجتمع المصري ذاته (المترجم)

سنة ١٩١٣ كانت مؤلفة من ٤٩ مالك ارض و ٨٠ محامين و ٤ تجار وثلاث رؤساء
دينيين ومهندس واحد (١)

وحتى هذه الجمعية المقيدة بعناية وحذر ، لم يسمح لها بان تعمل بعد اعلان الحرب .
فقد عقدت جلسة واحدة ثم عطلت بعد ذلك إلى أجل غير مسمى ...

وفى نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وضعت مصر تحت الحكم العرفى ، وتحت رقابة قاسية ،
وصفتها التاييز فيما بعد (فى ٢٨ ابريل سنة ١٩١٩) بانها « أقل كفاءة من رقابة أى
بلد تحت الحكم البريطانى ، وأشدّها بطشا ، وأكثرها عسفا ،

وفى ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت الحماية على مصر وخلع عباس الموالى للاتراك ،
وعين حسين الموالى للبريطانيين ومنح لقب سلطان . وأعان رسميا ان الحكم العرفى
ان يتسلط على الادارة المدنية وان الحكومة البريطانية قبلت ان تحمل عبء الحرب
وحدها دون ان تطلب الى المصريين ان يساعدوها . ورغم هذا ، فما انقضت سنة
واحدة حتى وكان المصريون يقيدون فى فرقة العمل المصرية وفى سنة ١٩١٦
استدعى احتياطى إجلش المصرى الى الخدمة . وابتداء من سنة ١٩١٧ ، اشتد
الاستعمار فى طلب الرجال والمؤن والجمال

وانه لمن المستحيل ان نعطى فى مساحة ضيقة أية صورة كاملة عما فعله البريطانيون
فى مصر اثناء الحرب . ولكن لعل بعض الأمثلة توضح الحالة التى اثارت كراهية
الحكم البريطانى كراهية عامة ، والتى اثارت ضده الضجر الواسع وخلقت التأييد
العام للحركة الوطنية فى سنة ١٩١٩

يبدو من الاحصائية التى نشرها ليفتننت كولونيل الجود Elgood فى عام ١٩٢٤
فى كتابه « مصر والجيش » انه قد ظهر فى سنة ١٩١٦ انه اذا لم يستخدم الاجبار
فلن تتوفر الامدادات اللازمة للفرق الاحتياطية المصرية ولذا فقد كان الحصار
يضرب على جموع الريفيين الذين يذهبون الى الاسواق ، ثم يرسلون الى اقرب نقطة
عمل . وبينما كانت الاغلبية تقابل مصيرها بالتسليم ، يبدى البعض العداء ، ويفر آخرون
إلى المناطق المجاورة رجاء السلامة ولكن كانت نهاية هؤلاء جميعاً واحدة .

فالمقاومة تحمد ، ويقبض على الفارين ثم يسلمون إلى ضابط القرعة ،
وراليك مثلاً آخر لوسائل التجنيد.....

« فى سنة ١٩١٧ كلها ، وفى سنة ١٩١٨ بالمثل ، كان الضغط يزيد ويزيد ، كلما
اتسعت العمليات الحربية وكلما طالت خطوط التكوين ، ذلك بانه قد دلت التجربة
على انه ليس هناك عمال خير من المصريين . فى اقامة الجسور ومد السكك الحديدية
على السواء ، ولقد بدا الفلاحون يفرون من بعض القرى . فأخذ الجند والبوليس
برتادون الريف ليجلبوا « المتطوعين » إلى مركز العمل تحت حماية عسكرية . وأما
السلطات العسكرية البريطانية فكانت فى حاجة إلى الرجال فلم تكن تهتم بشئ (١)
لم يخدم أى مصرى متعلم فى الفرق الاضافية فقد كانت هذه الوسائل تطبق على
الفلاحين والعمال وحدهم . وبالإضافة الى الفرق الاضافية جند ١٧٠ الف مصرى
فى فرق المواصلات بالجمال وقدر مجموع المصريين المجندين فى مختلف القوات بحوالى
المليون نسمة ، بينما كان مجموع السكان بين سنة ١٧ والثلاثين . مليوناً ونصف المليون -
ان ارقام الاصابات لم تنشر اذا استثنينا ٧١٣ حالة وفاة فى فرق المواصلات بالجمال
كان أكثرها لانعدام الوقاية . ولقد استولى الوكلاء المحليون على الخير والجمال التى
لا تقوم بغيرها الزراعة فى القرى واستولى مكتب الامدادات بنفس الطرق على
المحاصيل . واجبرت الحكومة على أن تدفع ٣ ونصف مليون جنيه مساهمة فى نفقات
الحرب . وسلم مبلغ ٦٠٠ الف جنيه إلى الصليب الاحمر البريطانى ، وهو مبلغ فرض
إجبارياً على القرى فى مصر والسودان ، وبالرغم من ان ظروف الحرب قد أثرت
تأثيراً سيئاً فى الفلاحين فان قيام الحكم العرفى والرقابة وفرض القوانين الظالمة مثل
قانون الاجتماعات الذى يحرم اجتماع أكثر من خمسة أشخاص ، وابقاء مئات من
المصريين فى السجون لمجرد الشبهة ، بالإضافة إلى الضغط الاقتصادى المتزايد ،
كل هذا قد أصاب مختلف فئات العمال .. ولم يمنح الكتبة الوطنيون الملاحقون بالسلك
المدنى أية علاوة حرب الا بعد ان انتهت الحرب ذاتها ، كما أنه لما بلغت الحالة حد

اليأس في بعض الجهات ، ادخل عمل الانقاذ وربطت الاجور بين قرش يوميا للطفل وثلاثة للرجل .. لقد كانت المنظمات والصحف الوطنية مخنوقة طيلة أيام الحرب .. في حين انها كانت تفيض بالدعاية عن حق تقرير المصير ، وعن حقوق الشعوب الصغيرة وعند ما أعلنت الهدنة اقترح رشدي باشا رئيس الوزراء أن يذهب إلى لندن لعقد اجتماع مع وزارة الخارجية البريطانية بصدد مطلب مصر الاستقلالى . رفض البريطانيون الاقتراح . فكون الوفد المصرى برئاسة زغلول الذى كان نائب رئيس الجمعية التشريعية المعطلة . لم يعط الوفد جوازات السفر فاشتدت الاضطرابات فألقى القبض على سعد زغلول وعلى ثلاثة اعضاء آخرين من أعضاء الوفد ونفوا إلى مالطة في ٨ مارس سنة ١٩١٩ . اثارت اخبار الاعتقال المصريين ودفعتهم الى ثورة علنية ، وظهر خبر نفي سعد زغلول في ١١ مارس في صحيفة الاجبشيان ميل ثم في اليوم التالى نشر بلاغ رسمى يحذر الجمهور من « ان البلاد لا تزال تحت الحكم العسكرى ، فلن يسمح بالاجتماعات أو الاحتجاجات العامة وسيعاقب كل من خرج على هذا الامر ، وبعد يومين صدرت « أوامر فى ظل الحكم العسكرى » يقول أولها « ان أى شخص يتلف ، أو يخرب أو يعطل بأية وسيلة السكك الحديدية ، أو المواصلات التليفونية والتلغرافية أو يحاول أن يرتكب واحدا من هذه الافعال يعرض نفسه — تبعا للحكم العسكرى — لأن يضرب رميا بالرصاص ،

وقد حرم على جميع موظفى الحكومة أن يشتغلوا بالسياسة ومنعت اخبار الاحتجاجات والاجتماعات والثورة التى حدثت فى انحاء البلاد المختلفة فلم تنشر الا فى ١٨ مارس . ولما أذيعت قطعت السكك الحديدية وقطع التلغراف ، وحوصر الأجانب فى أسبوط وهوجمت جماعة من الضباط والعساكر البريطانيين ، وقتلوا فى قطار بالقرب من القاهرة ، وأضرب موظفو الحكومة المدنيون . واشتركت جموع من السيدات فى المظاهرات لأول مرة فى تاريخ مصر . لقد ثارت جميع الفئات ، وثار الناس من كل دين ومن كل طبقة .

أرسل اللورد اللبى ، الذى كان يحضر مؤتمر الصلح ، على عجل الى مصر ، كمنسوب سام فوق العادة ، فأصدر أوامره باطلاق سراح سعد زغلول والسماح له بالسفر إلى

باريس ثم قام البريطانيون « بحملة أخذ الثأر ، في عنف بالغ ، يثبت ما قاله الكتاب الذى أصدره زغلول وأنصاره في باريس في عام ١٩١٩ من ان اكثر من الف مصرى قد قتلهم الجنود البريطانيون وان قرى برمتها قد أيدت عن بكرة أبيها ، واعترف س . هارمزورت أحد المتحدثين بلسان الحكومة البريطانية في مجلس العموم بان من قتل من المصريين قد بلغوا حوالى الالف وفي ٢١ مارس نشر جنرال بلفين Bulfin تحذيرا بواسطة الطائرات انه سيعاقب على كل تخريب أو تدمير السكك الحديدية بان تحرق القرى المجاورة لمكان التخريب (١)

واعلن بلاغ رسمى آخر انه « تقرر أن تزور القوات الحربية الأجزاء القصوى في البلاد . لتعيد تنظيم السلطات المدنية ، وتقبض على المعتدين ، وتتخذ أية خطوات تراها لازمة لاعادة النظام الى نصابه .

(اجبشيان ميل عدد ٥ مارس سنة ١٩١٩)

وفي ٢٤ مارس القيت القنابل على بعض قرى غربى مديرية البحيرة . وفي اول ابريل كانت ستة عشرة فرقة متحركة تعمل في مصر السفلى - وحكم على ٥١ مصرى بالاعدام ، نفذ الحكم في ثمان وعشرين منهم لانهاهم بقتل ضابطين وخمسة جنود (ص ١٨٤ المسألة المصرية)

ولما كان المصريون يعوزهم تنظيم العمال والفلاحين وتحتاحهم موارد البريطانيين العسكرية الضخمة فقد أجبروا على الخضوع ، وبدأت الحكومة البريطانية تعمل على تمزيق الحركة الوطنية وعلى تحطيمها . فاعلن في مايو سنة ١٩١٩ ان الحكومة البريطانية قد اعتزمت أن ترسل الى مصر بعثة خاصة برئاسة لورد ملر . وصلت هذه البعثة في ديسمبر ومكثت بمصر ثلاثة أشهر . وهامى ذى تعترف في تقريرها (المنشور في فبراير سنة ١٩٢١) بانه

« ما كدنا نمضى في القاهرة اياما قليلة بل ما كدنا نمضى ساعات معدودة حتى توفر لنا الدليل الحاسم على وجود كراهية نشيطة ومنظمة . تدفقت علينا البرقيات معلنة ان مرسلها يصممون على الاضراب احتجاجا على وجودنا وصممت غالبية

الكتاب على ان سعد زغلول في باريس هو ممثل الشعب المصرى المعترف به، ونصحت البعثة أن تتوجه اليه»

أضرب الطلبة والمحامون وموظفو وعمال الترام وسائقو العربات وأصحاب المتاجر ... وسددت السهام! ثم في ٢٢ و٢٣ مارس حدث هياج عام، قتل فيه عدد من الاجانب، واحتلت القوات البريطانية المدنية، ولقد أبننا في الفصل الأول ان مذابح الاسكندرية في وقت عرابي كانت مدبرة، وتدل الحقائق على ان « اثنين سنة ١٩٢١ » الدامي قد أريد به أن يعرقل ويخرج سعد زغلول، وأن يضمن تأييدا أجنيا للحكم البريطانى. ذلك بان بريطانيا واحدا لم يهاجم!! واخيرا قام اللورد اللبى بمحاولة نهائية ليحمل الحكومة المصرية على توقيع معاهدة ولكنه فشل في محاولته هذه ثم استقال عدلى رئيس الوزراء وظلت الوزارة شاغرة عدة أسابيع. حرم اللبى على سعد زغلول أن يعقد اجتماعات سياسية او ان يستمر في نشاطه السياسى. وهدده بالنفى، ثم في الثالث والعشرين من ديسمبر التى القبض عليه ورحل الى السويس ليعث به الى سيلان.. اضطربت المظاهرات الاجتماعية حول بيت الأمة، ففرقها البوليس وقتل اثنين وجرح تسعة وقبض على خمسة من انصار سعد (منهم مصطفى النحاس الذى اصبح رئيس الوزارة في سنة ١٩٢٨) وأرسلوا الى السويس. واستولت السلطات العسكرية على حكم المدينة « تبعا لاتفاقات سابقة». وفي ٢٥ ديسمبر أرسل اللورد اللبى التقرير التالى الى لورد كيرزون

« القاهرة: جميع المدارس مضربة.. اضرب موظفى الحكومة عام الآن. عدد القتلى المصريين فى القاهرة احد عشره. وفي ٢٣ قتلت الجماهير اوريا - كهربائيا فقيرا كان يسكن فى الأحياء الفقيرة - عدد المقبوض عليهم حتى الآن ١٨٦

الاسكندرية: لم يحدث تغيير.. الموقف فى يدنا. بلغ المقبوض عليهم حتى الآن ٣٨٩، منهم ٢٣٢ صبيا. وصل مندوبو حكومة جلالة الملك

منطقة القنال: بور سعيد، حدثت مظاهرات عنيفة هذا الصباح وسلبت المدينة آخر الأمر الى السلطات الحربية التى كانت قد اضطرت إلى ان تطلق النار على الجموع التى رفضت ان تنصرف - الخسائر - قتييل وثلاثة جرحى مصريون.

ويؤيد القوات الحربية متون من لابسى الستر الزرقاء من حرس السفن

(مصر رقم ١ — ١٩٢٢)

وبعد مضي أيام قليلة على هذه الحوادث اقترح اللورد النبي أن تعلن الحكومة البريطانية بشكل رسمى « انتهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة » وأن تستبقى بعض التحفظات دون أن ينتظر حتى يتم توقيع معاهدة . وألح في برقية أرسلها في ١٢ يناير سنة ١٩٢٢ أن يدل ذلك سوف يكون « أما ضم بلد معاد أشد مايكون العداء لضطر أن نحكمه بالقوة ، وإما أن تسلم حكومة صاحب الجلالة بكل شيء . لقد اعتدنا أن نتوقع من العالم أن يعجب بعملنا في مصر . واني لأتصور خاتمة أشد نكراً من التي أراها الآن ،

(مصر رقم ١ — ١٩٢٢)

وأضاف أن ثروت باشا على استعداد ليؤلف وزارة على أساس التصريح المقترح وأن هذه السياسة جعلت من الممكن لنا « أن نكسب إلى جانبنا عضواً أو عضوين من قادة حزب سعد زغلول فضعف تأثيره اضعافاً عظيماً » بعد هذا صدر التصريح في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وكانت النقط التي « تترك لتصرف حكومة صاحب الجلالة » حتى تتم اتفاقية بشأنها هي :

أ — سلامة مواصلات الامبراطورية في مصر

ب — الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبي سواء أكان مباشراً أو غير مباشر .

ج — حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات

د — السودان

وواضح أن التحفظات قد جردت تصريح الإستقلال من كل معنى — أما التغيير الحقيقي الوحيد فكان تعطيل الحكم العرفي وقيام برلمان في مصر . ولكنه برغم صدور التصريح البريطاني في ٢٨ فبراير فان الدستور لم يمس إلا في إبريل من السنة التالية وفي الفترة بين التاريخين بل لبضع شهور ، بعد ذلك استمر العمل بالحكم العسكري ، أبقى سعد زغلول سجيناً في جبل طارق وسجن بعض أعضاء الوفد الآخرين في

القاهرة وحكمت المحكمة العسكرية بأن يدفع كل واحد منهم خمسة آلاف جنيه غرامة وقبض على آخرين وابقوا في ثكنات القاهرة دون تهمة أو نكاية .

ولقد تأخى مع هذه المحاولات للقضاء على حزب الوفد اقامة حكومات صورية تخضع لديكتاتورية لورد اللبي وتعمل لإتمام تحضير الدستور وقانون الانتخاب

وأخيراً لما تما (أى الدستور وقانون الانتخاب فى إبريل سنة ١٩٢٣ ، بشكل تقبله الحكومة البريطانية ولا يؤثر فى مسئوليات مصر إزاء الدول الأجنبية ولا يؤثر فى مركز السودان — عند ذلك أطلق سراح سعد زغلول — ثم مضت شهور كثيرة قبل أن تجرى الانتخابات — ولقد اقام قانون انتخاب سنة ١٩٢٣ نظاماً لمندوبى الناحيين ، يقضى بأن ينتخب كل ثلاثين من الذكور البالغين ٢١ سنة فأكثر مثلاً ، يشترك مع نظرائه فى نفس الدائرة ، فى انتخاب عضو مجلس النواب .

كانت نتيجة انتخاب يناير سنة ١٩٢٤ ، أن أحرز الوفد أغلبية ساحقة ، إذ كان الزغلوليون — ١٧٦ والأحرار الدستوريون ٢١ ، — والوطنيون — ٢ — ، والمحاديون ١٥

وهكذا برهنت جموع الناحيين انها كانت — تشدد أزر سعد زغلول حتى ذلك المدى . ويبدو أن مظالم الحكم العسكرى قد ساعدت على أن تتقف هذه الجموع وراء سعد .

ولكن ما أخذت أقدام الرأسمالية المصرية تثبت وتشدد . خلال كفاح سعد زغلول ليستولى على آلة الحكومة حتى كانت معالم اختلاف المصالح الطبقة قد أخذت تبدو أكثر فأكثر .

فمنذ اللحظة التى نال فيها الوفد نصيباً ولو ضئيلاً فى السيطرة على جهاز الدولة ، وضحت الحقيقة ، وهى أنه (١) عميق الانبعاث من الطبقة الرأسمالية (٢) المصرية

(١) أى الوفد

(٢) ليس دقيقاً ان الحركة الوطنية منذ ١٩١٩ قد قامت بها الطبقة البورجوازية وحدها . لقد كانت القيادة فى يدها . ولكنها وجدت الطبقات الشعبية تسندوها دائماً فى الكفاح من أجل حرية مصر ومن أجل البرلمان . . . (المرجع)

السودان

قبل أن يحتل البريطانيون مصر، كانت الجيوش المصرية قد غزت منطقة السودان الشاسعة المحيطة بأعلى النيل حتى حدود أوغندة الحالية، وهي التي تمتد شرقا إلى البحر الأحمر. ولكن حكم السودان في عهد الخديو اسماعيل أيام كانت الحكومة المصرية ومواردها تهوى إلى يد حملة الاسهم الأجانب، لم يكن يعنى أكثر من ابقاء حامية مصرية في الخرطوم وفي بعض المراكز الداخلية

يسكن شمال السودان عرب مسلمون قرييون للمصريين، ويسكن الجنوب قبائل من الزنج، تضم جماعات مختلفة وتتكلم لهجات متباينة. ويبلغ تعداد السكان الآن حوالي السبعة ملايين نسمة. والسودان بلد غنى بأراضي الخصبة... تحسنت منتجاته الزراعية والرعية في ماضيه البعيد تحسنا عظيما. فالقطن الذي أدخلت زراعته في مصر في القرن التاسع عشر كان يزرع في السودان لمئات من السنين قبل ذلك، وهناك أدلة تضرب في التاريخ إلى سنة ١٨٢٤ تدل على استيراد كميات كبيرة من المنسوجات القطنية المصنوعة في السودان..

لم يلبث السودان كله، بعد ضرب الاسكندرية بالقنابل وبداية احتلال البريطانيين مصر ان شتمته حركة وطنية دينية يقودها المهدي واتباعه. أخذت قوات المهدي تغزو مقاطعة فأخرى، ولما أن قضى على البعثة المصرية بقياده جنرال هيكس، اجبرت الحكومة البريطانية — بواسطة سير ايفان بارنج — الحكومة المصرية على أن توافق على اخلاء السودان. فأرسل الجنرال جوردون لينفذ سحب الحامية المصرية. أرسل إلى الخرطوم فحاصره قوات المهدي وقتلته في سنة ١٨٨٤ قبل وصول النجدة البريطانية التي نجحت أخيرا في اخلاء السودان من الحامية العسكرية

ولم تثر مسألة إعادة فتح السودان قبل مضي نصف وعشر سنوات أخذت خلالها المصالح البريطانية والالمانية تتفق على تقسيم شرق إفريقيا، وكانت فرنسا قد احتفظت لنفسها بمنطقة كبيرة في الشمال، وتوطدت أقدام الايطاليين والفرنسيين والبريطانيين في الصومال وأريتريا على الساحل الشرقي، وانفق على أن ينتشر النفوذ

الايطالى إلى الحبشة كلها — لمساعدة البريطانيين —

وفي يوليو سنة ١٨٩٥ وليت الحكم وزارة محافظين وزير المستعمرات فيريوسف تشامبرلين (١). وكانت خطة البريطانيين في ذلك الوقت أن يشجعوا تغلغل الايطاليين في الحبشة التي كانت سوقاً رائجة للتجارة الأوروبية ليضمنوا حليفاً ضد ما قد تقوم به فرنسا من عرقلة لمطالبهم الى الشمال من هذا ، وكى يسهل على الحكومة البريطانية ان تستولى على السودان ذاته بعد ذلك .

قوبل الجيش الايطالى بهزائم نكراء في الحبشة واقترح في أوائل سنة ١٨٩٦ ان يعدل البريطانيون حدود السودان في صالح الايطاليين ثم تولى كتشنر قائد عام الجيش المصرى ، قيادة قوة من المصريين والضباط البريطانيين شكاكت خصيصا لتسترد منطقة دنقلا

وفي سبتمبر من ذلك العام ، بعد مذابح غزيرة أوقعت بالدرأويش ، وبعد ان خر مئات من الجنود المصريين صرعى الكوليرا ، « استرد اقليم دنقلا من البرابرة » كما يقول كرومر - وفي السنوات التالية

وسعت المنطقة المفتوحة إلى شمال شرق السودان بما فيه كسلا التي استولى عليها الايطاليون ثم اخلوها . ولقد حاولت الحكومة الفرنسية وقف تقدم البريطانيين وتأيد مطامع الفرنسيين ، فأرسلت قوة بقيادة مارشان الى فاشودة

ولقد كلفت حملة السودان بين سننى ١٨٩٦ و ١٨٩٨ مبلغ ٢٣٥٤٠٠٠٠ جنيهها (بما فى ذلك تكاليف السكك الحديدية) كان نصيب البريطانيين من هذه التكاليف ٨٠٠ الف جنيهه ونصيب المصريين منها ١٠٥٤٠٠٠ جنيهه

وان أهم ما نالته مصر من ثمار هذا الظفر هو انه قد فرض عليها أن تقدم مبالغ كبيرة من دخلها لتتفق على الادارة فى السودان — مضت سنوات عديدة قبلما أمكن الحصول على مال من الضرائب فى السودان يكفى لتمويل جهاز الدولة الجديد

(١) جدير بنا أن نذكر أن يوسف تشامبرلين كان من أكبر ساسة انجلترا في عصرها الامبريالى (الاستعماري الحديث) غصر تطوّر رأسماليتها الى مرحلة الاستثمار الاحتكارى وكانت سياسته تصورياً للحالة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تجوزها انجلترا في ذلك الحين

(المترجم)

ولقد زاد مقدار ما ساهمت به مصر ، بين عامى ١٨٩٦ و ١٩١٢ على ٥٠٠.٠٠٠ ر. جنيته وكانت مصر فى سنة ١٩٢٧ ما زالت تساهم بمبلغ ٧٥٠.٠٠٠ ر. جنيته

وأما بالنسبة لمشروعات الرأسماليين البريطانيين فقد أتاح لها السودان فرصة عظيمة فمن البداية سخرت الحكومة لتسهيل تنفيذها . ان خطة الحكم الثنائى التى اخترعها كرومر كى تكفى مطالب العدل والسياسة ، قد جمعت انجلترا الشريك الاكبر صاحب السلاطة الفعلية بينا سمحت لمصر بأن تدفع التكاليف الاساسية وترفع العلم المصرى الى جانب العلم الانجليزى على مبادئ الحكومة فى الخرطوم .

وبمقتضى نصوص الاتفاقية التى امضتها الحكومتان المصرية والبريطانية فى سنة ١٨٩٩ أصبحت ادارة السودان فى يد حاكم عام تعينه مصر بموافقة بريطانيا العظمى ويعنى هذا بالطبع أن يكون الحاكم العام بريطانيا على الدوام ويبين الوصف التالى الذى كتبه سير سيدنى لو فى سنة ١٩١٤ ما اذا كان لمصر أى نصيب فى حكم السودان — يقول فى ص ٤٨ من كتاب مصر فى الانتقال — « ينقسم السودان الى ١٤ مديرية يحكم كل واحدة منها حاكم أو مدير انجليزى يسأل امام الحاكم العام الذى يسأل بدوره أمام الخديو وملك بريطانيا والذى لا يدين فى الواقع بمسئولية لاحد ما اللهم الا للعمد البريطانى فى القاهرة وهو نظريا أحد القناصل العاملين الاجانب ، وعمليا يمثل الحكومة البريطانية التى تسيطر على حكومة مصر »

بدأ استغلال المنطقة الجديدة فى الحال ففى أثناء زحف كتشنر ، مد خط حديدى من وادى حلفا على الحدود المصرية الى الخرطوم وفى سنة ١٩٠٦ تم انشاء الخط الحديدى بين النيل والبحر الأحمر . وفى سنة ١٩٠١ افتتح الميناء فى بورسودان وفى سنة ١٩١٢ أنجزت « التوصيلات » الحديدية فى منطقة الجزيرة وأنشئت الكبارى فى الخرطوم وكوستى . واتم بيرسون وأولاده بين عامى ١٩٢٢ و ١٩٢٥ خزان سنار الذى بدى فى انشاءه قبل الحرب والذى أعطى عده الأصلى لشخص يدعى الكزاندارنيو أنفق مبالغ طائلة من أموال الحكومة أولا على البناء الذى لم يقيم به

بالفعل هذا وأموالا أخرى كتعويض عن العقد الذى الغى (١)

وأنشئت عدة شركات بناء لتضطلع بالأعمال الرئيسية الجديدة ورأسمالها مقروض بضمانة الحكومة الامبراطورية ، وفوائد قروضها تؤديها الحكومة السودانية بالاضافة الى فوائد ديونها (٢) العامة الأخرى التى سنشير إليها فيما بعد ..

وبين هذه الشركات شركة سكة حديد كسلا وشركة السودان للبناء والامدادات وشركة سكة حديد قضايف وقد بلغ ما أنفق على هذه الشركات جميعا أكثر من ٥٠٠.٠٠٠ ر.ع جنيتها

هكذا تستدين الحكومة السودانية من الحكومة الامبراطورية وتدفع لها فوائد الدين من ضرائب تقع مباشرة أو غير مباشرة على الفلاحين وتنفق الايراد — مخصوصا منه تكاليف الاتاج الباهظة — فى شراء المصنوعات البريطانية : الهندسية والحديدية والصلبية

* * *

لقد أنشأت شركة أخرى فى سنة ١٩٢٥ هى شركة النور والكهرباء ليمتد ، لتقوم بجميع الخدمات العامة والتوصيلات فى الخرطوم وبالقرب منها فتمدها بالكهرباء والماء وتجرى الترام الخ ، وتبنى كوبريا بين الخرطوم وأم درمان . وفى حالة هذه الشركة أيضا ضمننت الحكومة البريطانية رأسمالها المقروض البالغ ٤٠٠ ألف جنيه — وكان لها ، حسب اتفاقها مع الحكومة أن تشاطرها الربح لمدة ثلاثين عاما بالرغم من ان المشروع كله مشروع حكومى اسميا

لقد أنشئت هذه الشركة بالاشتراك بين شركة « كاندروز كابل » و « شركة دورمان لونج » و « شركة انجلش الكترك » وبين « شركة پرودنشمال اشورانس » وحكومة السودان .

وفى يناير سنة ١٩٢٨ افتتح كوبرى الخرطوم وقد انشأته شركة دورمان لونج وبلغت تكاليفه ٧٠٠ ألف جنيه (٣) ،

(١) هنسارد ٤ مارس ١٩٢٣

(٢) الحكومة السودانية

(٣) اعداد ١٦ — ١٧ يناير سنة ١٩٢٨

واما حكومة السودان فقد سخرت في هذه الأعمال جميعا . لتتضمن ارباح الرأسمال البريطاني تحميمه وانا لنجد في مشروع الجزيرة وأعمال نقابة الزراعات السودانية اظهر مثل على استخدام جهاز الدولة الاستعماري في مساعدة الرأسماليين البريطانيين على استغلال الاهالى والوطنيين وفي اعطاء المقاولات للبيوتات التجارية والبريطانية . يقول احد التقارير الرسمية .

« في سنة ١٩١١ أخذت نقابات الزراعات السودانية تجرى بالنياحة عن حكومة السودان » تجارب لزراعة القطن . فلها دلت هذه التجارب جميعا على ان خير انواع القطن المصري يمكن أن يزرع في تلك المنطقة على أسس تجارية . وافق اللورد كيتشنر على مشروع رى الجزيرة « (١)

وفي سنة ١٩١٣ أصدر البرلمان الانجليزي قانون قرض حكومة السودان ، مصرحا للخزانة بأن تضمن فوائده بما لا يزيد على $\frac{1}{3}$ ٪ عن دين قدره ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه على أن يتفق بعضه في أعمال الرى بسهل الجزيرة وينفق البعض الآخر على مد السكك الحديدية

توقف عقد القرض خلال الحرب ثم لما نوقش المشروع للمرة الثانية سنة ١٩١٩ اتفق على أن يوسع نطاقه ولذلك صدر قانون القرض السودانى الثانى فى سنة ١٩١٩ برفع القيمة الكلية الى ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه وحددت المساحة التى تروى بـ ٣٠٠ ألف فدان بدلا من ١٠٠ ألف فدان كما رسم فى المشروع الاصلى

وفى سنة ١٩٢٦ عقد اتفاق جديد مع الجمعية الزراعية بزيادة المساحة إلى ٦٥٠ ألف فدان وبإضافة (١٧٥٠٠٠٠ جنيه) الى المبلغ السابق فبلغت المصروفات التى أنفقت على المشروع ١٣ ٪ مليون جنيه (٢)

* * *

ينفقت احد التقارير الأولى عن السودان النظر إلى صعوبة الحصول على عمال لان الاهالى ليسوا فى حاجة (إلى العمل) (٣) .

(١) مصر رقم ١ — ١٩٢٠

(٢) السودان رقم ٢ — ١٩٢٧

(٣) مصر رقم ٢ — ١٩٠٩

هذه هي المشكلة الدائمة التي كانت تواجه المشروعات البريطانية في المستعمرات . .
مشكلة تحويل الفلاح المعتمد على نفسه في اكفاء حاجاته إلى شخص ينتج فائض
قيمة لرأس المال البريطاني (١) .

استطاعت نقابة الزراعات السودانية التي أصبح A. M. Asquith عضواً في مجلس
مديرها بعد الحرب مباشرة — نجحت في استغلال منطقة الجزيرة على ضوء التجربة
في المستعمرات الأخرى — كانت احتياجات الشركة واضحة

أولاً : امتلاك الأرض

ثانياً : الحصول على عمل رخيص

ثالثاً : استخدام رأسمال بفائدة منخفضة

هذه الاحتياجات جميعاً ضمنّت الشركة الحصول عليها بواسطة حكومة السودان
فلقد نفذ مشروع جديد ، وأدج في قانون الجزيرة لسنة ١٩٢١ — وبمقتضى المشروع
تستأجر الحكومة المنطقة كلها من أصحاب الملكيات المسجلة لمدة ٤٠ عاماً بإيجار
قدره شلن من الفدان الواحد ثم تؤجرها للملاك الفعليين كمستأجرين فالحين —
في شكل اقطاعيات منتظمة مساحة الواحدة منها ثلاثون فدانا (٢) بهذه الطريقة
البسيطة : أن يسمح للمالك الوطني باستئجار ثلاثين فدانا في العام يستطيع أن يحددها
بشروط واحد هو أن يحافظ على شروط الزراعة الخاصة ، أمكن الحصول على عمال
لمشروع الجزيرة — إذ لما كان المالك قد اعتمد العيش من إنتاج هذه الأرض قبل
ذلك ، ولم تكن له وسيلة أخرى يعيش عليها ، فلم يعد أمامه إلا أن يحافظ على شروط
الزراعة الخاصة . . . أي أنه في ظل هذه الشروط ، سمح للمالك السابق
وهو من يسمى الآن مستأجراً فالحا بأن يزرع من اقطاعيته الثلاثين فدانا ، عشرة أفدنة
قطناً وعشرة أفدنة مراعى وأن يزرع من الحبوب ما يكفي استهلاكه وأن يتنازل ٤٠ ٪ .

(١) واجه الاستعمار البريطاني نفس الحالة في مصر ذلك بأنه لما أتى مصر وجد الفلاح يكاد
يعتمد على نفسه ووجد قوته الشرائية بسيطة . فعمل جاهداً — بواسطة تشجيع زراعة القطن
والمشروعات العمرانية الأخرى — على أن يجر الفلاح إلى ميدان الاستغلال العالمي وقد نجح بالفعل
بدليل قيام عدد كبير من البنوك والشركات — وانقلاب عدد كبير من صغار الملاك الزراعيين
إلى اجراء وانماء المحصولات الزراعية التجارية وغير ذلك

(المترجم)

من ثمن القطن بعد أن يخصم تكاليف الغزل ووساطة السوق وتقتسم الحكومة والجمعية الزراعية المبلغ الباقي وهو ما يعادل ٦٠ ٪.

حصلت نقابات الزراعات على رأسمال تعمل به بأن اقترضت من حكومة السودان ٤٠٠ ألف جنيه في أكتوبر سنة ١٩١٩ وكان نصيب الشركة في رأسمال ١٣٥٠٠٠ جنيه لا غير زيدت الى ٢٢٥٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٧ بما في ذلك ١٠٠ ٪. أرباح استثنائية وزعت في مارس سنة ١٩٢٦

وكانت أرباح الأسهم في الثماني سنوات السابقة لسنة ١٩٢٧ قد بلغت ٢٠٣ ٪. وكان سعر الفائدة على رأسمال المزدوج ٣٠ ٪.

تسيطر نقابة الزراعات على جمعية كسلا للقطن وهي التي حصلت بمقتضى اتفاق مع حكومة السودان في سنة ١٩٢٧ على امتياز استغلال ٤٥٠٠٠ فدان حتى عام ١٩٥٠ — في هذه الحالة أيضاً تقتسم الحكومة والشركة ٦٠ ٪ من ثمن القطن بينما ينال المستأجر الفلاح ٤٠ ٪.

لقد بلغت قيمة ما صدر من القطن وبذرتة من السودان في سنة ١٩٢٦ ثلاثة ملايين من الجنيهات جاء معظمها من منطقتي كسلا والجزيرة.

ولقد تزايدت أهمية السودان باعتباره مصدرراً للقطن ذي التيلة الطويلة الذي كانت مصر أكبر منتجه وباعتباره سوقاً للمنتجات البريطانية، زادت مشترياته من ٢١٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٣ الى ٢٢٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٦ دفع من هذا المبلغ مليون جنيه ثمناً لآلات ولوازم السكك الحديدية.

لقد بلغ مجموع ديون السودان ١٦١٨٣٠٠٠ جنيه تدفع عنها حكومة السودان (٧٩٧٠٠٠٠ جنيه) فوائد في العام الواحد - ويؤخذ هذا المبلغ من الضرائب التي يدفعها الفلاحون السودانيون - ثم ان حكومة السودان، أنشأت احتياطياً من فائض الدخل على نهج الاحتياطي المصري الذي كان يستهلك في أعمال انشائية جديدة (١) وأن ما يسمى بفائض الدخل لا يأتي من الضرائب المباشرة كضريبة الأرض

(١) كان من سياسة كرومر في مصر أن يحجز جزءاً من دخل الدولة يسميه احتياطياً. ثم يعود فيصرفه على الاعمال الانشائية أى يعود فيدفعه للعقاولين الاجليز - وكان يطبق نفس القاعدة على احتياطي استهلاك الدين الذي لم يكن يستعمله أبداً في تخفيف الدين. وانما كان بنفقه في نفس الابواب السابقة (الترجم)

وضرائب الحيوان فحسب بل ومن الضرائب غير المباشرة بما فيها أجور السكك الحديدية واحتكار الحكومة للسكر

وفي السنوات الثلاث من ١٩٢٤ إلى ١٩٢٦ زاد ما أضيف إلى الاحتياطي على ١٩٠٠٠٠٠ جنيه كان يذهب جميعه ، سنة فأخرى ، إلى جيوب المقاولين البريطانيين وحرى بنا أن نقارن هذا المبلغ الضخم بما صرف على التعليم في هذه السنوات الثلاث وهو ٢٨٥٠٠٠٠ جنيه وما (١) صرف على الخدمات الطبية وهو ٣٥٩٠٠٠ جنيه ان السيطرة البريطانية على السودان بجانب اتاحتها فرصاً عظيمة للاستغلال الداخلى لذات أهمية للاستعمار البريطانى: فسا حله يمتد مسافة طويلة على البحر الأحمر وهو ما لا يقل أهمية عن قناة السويس من حيث أنه حلقة رئيسية في مواصلات الامبراطورية كما أن، السودان يحد اقليم أوغنده الذى لا يقل أهمية عنه... ولأهمية السودان هذه يحتل جداً أن يكون ضمنه إلى اتحاد شرق افريقيا البريطانى شرطاً في التسوية البريطانية مع مصر في المستقبل غير أن مصالح مصر في السودان — قد بينها في الفصل الرابع — تعتمد على ضرورة اتحاد وادى النيل اتحاداً اقتصادياً يستحيل بغيره أن يرتقى رقياً وطنياً كاملاً (٢)

(١) كأن نصيب الفرد الواحد من سكان السودان من مصاريف التعليم حوالى قرش ونصف في السنة ونصيبه من مصاريف الخدمات الطبية ٢٠ إلى ٣ صاغ في السنة ونصيبه من مصاريف المشروعات العامة كالرى والكبارى والمباني الحكومية الخ حوالى ٩ قروش في العام (المترجم)

(٢) هذا رأي فح سطحي . لانه ليس للشعب المصرى مصالح استغلاية في السودان — انما المصالح الاقتصادية التي يناهى أصحابها بوحدة مصر والسودان هى على الاغلب مصالح رأسمالية أما مصلحة الشعب المصرى فهي اتحاده مع الشعب السودانى لمكافحة الاستعمار ومد رحاب الديمقراطية في وادى النيل وجدير بالمصريين المخلصين أن يحترموا رغبة الشعب السودانى التي عبرت عنها أحزابه أخيراً وحدتها في الاتحاد مع مصر ، وربطتها بقاء حكومة ديموقراطية في السودان... وليس من ريب في ان الشعب المصرى يرغب صادقاً ان يرى الشعب السودانى حراً ناعماً بحكومة شعبية متمتعاً بحقوقه الديمقراطية . فانه في اوضاعه الحرة هذه يدعم حريات الشعب المصرى وجهاده (المترجم)

الفلاحون والعمال

○○○○○○○○

ما تزال الغالبية العظمى من سكان مصر تنتمى إلى القرية وتعيش على الزراعة ولكن لا يعنى هذا ان نظام مصر الاقتصادى ظل ثابتا لم يتغير فى الخمس والاربعين عاما من الحكم البريطانى . إذ لم يعد الفلاح — كما بينا فى الفصل الثانى — منتجا يعتمد على نفسه فى ا كفاء حاجاته ، بل قد جر إلى النظام العالمى للانتاج والاستبدال الرأسمالى وكان طبيعيا أن يصبح هذا اضعاف الانتاج اليدوى وان لم يكن قد انقرض تماما

يذكر تقرير مصلحة تجارة عبر البحار لسنة ١٩١٣ عن مصر أن آلاف المغازل اليدوية ما تزال تستعمل فى الانتاج الكوخى ، وما تزال الاوانى والحصر والسلع الخشبية والجلدية تنتج فى القرى غير انه فى السنوات العشرة الماضية قد حدث اندفاع ملحوظ الى المدينة وزيادة مضطردة فى الانتاج الصناعى .. وهذا تعداد سنة ١٩١٧ ؛ يبين انه بينما زاد عدد السكان عموما منذ سنة ١٩١٧ بنسبة ١٨ ٪ وزاد سكان القاهرة ب ٤٨ ٪ وسكان الاسكندرية ب ٣٤ ٪ واصبح مليوناً نسمة من سكان مصر الاربعة عشر مليون مركزين فى المدن الكبيرة التى يزيد تعدادها على خمسين الف نسمة . . .

واما جمهور الفلاحين فأخذ فى التحول الى طبقة اجراء يشتغل جانب منها فى فلاحه الابعاديات الكبيرة والجانب الآخر فى الصناعة لقد زاد عدد المشتغلين بالزراعة فيما بين عامى ١٩٠٧ و ١٩١٧ زيادة طفيفة ، كما يبدو فى الجدول التالى :

١٩١٧	١٩٠٧	
٢٣٨٧١٨٣	٢٢٥٧٠٠٥	اشخاص يشتغلون بالزراعة
		النسبة المئوية للبلاك الذين يزرعون
٢٧٢٢	٢١٢٦	أرضهم ، إلى مجموع المشتغلين بالزراعة
		نسبة المستأجرين المئوية الى مجموع
٢٠٢٢	٤٠٢٤	لمشتغلين بالزراعة
		نسبة العمال الزراعيين والتابعين المئوية
٥٠٢٤	٣٦٢٣	الى مجموع المشتغلين بالزراعة

وهكذا انخفض عدد الفلاحين المستأجرين بنسبة النصف بينما أخذ عدد العمال الزراعيين يتزايد بسرعة — وهذا التغير ينعكس في الأرقام الدالة على مساحة وعدد الملكيات الزراعية . فلو قارنا حالة الملكية بما كانت عليه سنة ١٩٠٦ لا تصح لنا أن هناك زيادة عظيمة في عدد الأفراد الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة أعظم من الزيادة في مساحة الأرض التي يملكون: ففي سنة ١٩٠٦ كانت مساحة الأرض التي في يد ملاك الأقل من خمسة أفدنة - ٠٠٠ ر ١٢٦٤ ر ١ فداناً مقسمة على حوالى المليون مالك ، ثم أصبحت في ١٩٢٧ - ٠٠٠ ر ٦٦٢ ر ١ فداناً، وعدد ملاكها حوالى المليونين .. هكذا حوَّص أفقر الفلاحين في ملكيات أخذت تتحول الى ملكيات أصغر فأصغر - وذلك في الوقت الذي كانت فيه الأرض المزروعة في مصر تتسع رقعتها بأكثر من ١/٤ مليون فدان منذ سنة ١٩٠٦

والجدول التالى يدل على مجموع وعدد الملكيات الفردية المختلفة المساحات في سنة ١٩٢٧ ويدخل فيه الأطيان المملوكة للجانب التى تنطوى مساحتها ٠٠٠ ر ٥٢٦ فداناً تحت ملكيات ما فوق الخمسين فداناً

نسبة مساحة حجم الملكية بالفدان	مساحتها السكارية بالفدان	نسبتها المئوية الى مجموع الملكيات	عدد الافراد المالكين	نسبتهم المئوية الى الملاك جميعا
أقل من فدان	٥٥٥٥٨٥	٩٩	١,٣٩١,٥٣٣	٠.٦٧
من ١ الى ٥	١١٠٦٤٥٢	١٩٧	٥٣١٣٢٤	٠.٢٥٨٦
من ٥ - ١٠	٥٥٧٥٢٢	٩٩	٨١٥٥٩٧	٠.٣٥٨٩
من ١٠ - ٥٠	١١٩٠٣٩٦	٢١١	٦٠٦٦٥	٠.٢٨٩
أكثر من ٥٠	٢٢١٧٥٤٦	٣٩٤	١٢٤٦٥	٠.٠٦
المجموع	٥,٦٢٧,٥٠١	١٠٠	٢,٠٧٧,٥٨٤	١٠٠

بين عامى ١٩١٧ و ١٩٢٧ زاد عدد الاشخاص الوطنيين الذين يملك الواحد منهم أقل من فدان من ١٠٠,٤٤٤ ر ١ شخص الى ١٣٨٩,٠٠٠ ر ١ شخص ولو أنا أضفنا الى هذه المساحة جميع الملكيات الى عشرة أفدنة فى المتوسط لكان ما يملكه الفرد فى سنة ١٩٢٧ هو ١/٨ فدان، ولكان عدد المالكين حوالى المليونى نسمة جعلت الضرائب العالية والايحارات المرتفعة وغلاء اسعار المواد الغذائية

حصول الفلاح على معاش من الأرض أمراً شاقاً مضطرد الصعوبة .

أما الإيجار فيعتمد عادة على متوسط سعر القطن في المدة السابقة فإذا حدث هبوط شديد في سعره كما وقع بالفعل سنة ١٩٢٦ ، أصبح الحل الوحيد الممكن بالنسبة للمستأجر أن يترك المحصول للمالك .

تقول نشرة القطن الدولية في يناير سنة ١٩٢٧ (وقعت حوادث كثيرة هذا العام كان المستأجرون فيها لا يكفون أنفسهم مشقة أخذ محصولهم ... كانوا يطلبون إلى الملاك أن يستولوا هم عليه ، إن تناقص المحصول وهبوط الأسعار لا يترك ان شيئاً بعد الإيجار يساوى مشقة نقل المحصول) ويقول خطاب اقبة بستان جريدة جده في غازيت في عدد ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٦ كان إيجار الفدانين في ذلك الوقت خمسة وعشرين جنيهاً في العام ، وكانت تكاليف الانتاج السنوى — بما في ذلك الإيجار — تبلغ ٦٨ ر٥ جنيهاً . بينما كانت قيمة المحصول على أساس ما تقدمت به الحكومة لشراء القطن وعلى أساس سعر القمح ٢٧ جنيهاً . ناء الفلاحون في ظل هذه الظروف بديون ثقيلة للرايين . وهذا تقرير رسمى صدر في سنة ١٩١٣ يقول « بلغت ديون أفقر الفلاحين ، وهم المالكون لفدان في المتوسط ستة عشر مليوناً من الجنيهات وكانت الفائدة التى يطالب بها مرابو القرية الذى يسحبون أموالهم من البنوك . تتراوح بين ٣٠ ٪ و ٤٠ ٪ . واليك أرقام هذا التقرير .

٦١٩١٠٧	عدد الملاك
٦١٩٢١٤	مساحة الأرض المملوكة لهم (بالفدان)
١٥٩٩٠ ر٦٦٠	قيمة الدين
مليم جنية	
٧٢٠ ٥٥ (١)	متوسط ما على المالك من دين

كان الإيجار في بعض المناطق لا يدفع نقداً بل عملاً يؤدى في مزرعة المالك . وكانت الديون التى يقترضها الفلاحون من الملاك ليشتروا بها غذاءهم تضطربهم إلى

حياة عبودية مطلقة وكان محصول الفدان من القطن المحلوج حوالى ٤٠٠ كيلو جرام فى المتوسط. ثمن ما يصدر منه حوالى العشرين جنيها أى أن المليونى فلاح بملكياتهم البالغة — ٢٠٠.٠٠٠ ر. ٢٠٠ فداناً كانوا لا يستطيعون ولو زرعوا أرضهم كلها قطعنا أن يدفعوا الإيجار ويؤدوا الضرائب ويستبقوا لأنفسهم ما يكفى حياتهم. غير أن مئات الرأسماليين الذين تعتمد أرباحهم على أسعار القطن يهمهم أن يبقوا الأسعار عالية فالمصدرون وأصحاب السفن والتجار والوسطاء وملأ الأرض تنقص أرباحهم إذا هبط سعر القطن وعليه فقد فرض تحديد الانتاج فى فترات منذ ١٩١٥ بحيث يزرع المالك ثلث أرضه قطعاً. وصدر تشريع فى فبراير سنة ١٩٢٧ يفرض هذا التحديد فى السنوات الثلاث التالية.

لا يزال انتاج المصانع فى مصر سواء أكانت وطنية أم أجنبية فى مرحلة طفولتها وما يزال مجموع الكادحين بخلاف العاملين فى الزراعة حوالى نصف المليون والصناعة الوحيدة الكبرى هى صناعة السجائر. كما أن صناعة التعدين (المنجنيزم الخام والفوسفات) والصناعة الكيماوية وصناعة الأسمنت وتكرير السكر تستغرق عدداً لا بأس به ولكن لا يزال القسم الأكبر من العمال يشتغلون فى صناعة النقل وفى عمليات القطن الثانية كالحلج والكبس.

أن الأجور وساعات العمل وظروف الصناعة فى مصر لتشابه الظروف التى صدر فيها قانون المصانع الأول. ولقد أدى فقر الفلاحين الذى مكن الطبقة الحاكمة من أن تزج بعائلات بأكملها فى المصانع إلى أن يزرع العمال فى السنوات الأخيرة تحت قيود ثقيلة وهم يكافحون من أجل تحسين أحوالهم فلما أخذت الحركة النقابية فى مصر فى الازدهار بعد الحرب وثورة ١٩١٩ — كانت العقبات التى يتحتم عليها أن تواجهها، عظيمة كأداء. فى المدن. لم يكن يعرف القراءة والكتابة إلا أقل من ربع السكان ولم يكن للنقابات مركز قانونى، ولم يكن فى مقدورها أن تحتفظ برصيد خاص بها فى البنوك. ولم تكن قوانين المصانع قد أصدرت بعد، ولا قوانين التعويض، ولا أى تنظيم كان لظروف العمل. ولعل المثل الأوضح للتنظيم بمقتضى القانون هو ذلك الذى صدر فى سنة ١٩٠٩ خاصاً باستخدام الأطفال فى محالج

القطن فقد حرم هذا القانون استخدامهم إذا كانوا أقل من تسع سنوات ، وجعل ساعات عمل الأطفال الذين بين الثامنة والثالثة عشرة ثمانى ساعات فى اليوم . وأنشأ نظام بطاقات لموردى العمال الأطفال بيد أن هذا القانون قد ولد ميتاً منذ البداية لأنه لم يكن هناك من يربى تطبيقه ولأن العقوبة كانت محددة بالغرامه بما لا يزيد على الجنيه لأول مخالفة ثم بالحبس سبعة أيام عن المخالفة الثانية وهكذا استمر تشغيل الأطفال ولا يزال مستمراً لمدة ساعات طويلة ، فى مكابس القطن . ومحالجه ... اضطر العمال تحت ضغط ظروفهم المفزعة أن يتجهوا إلى النقابات رغم المصاعب . كانت الأجور قد زادت قليلا عقب الحرب بالنسبة للأسعار المعاشية التى بلغت فى أواخر سنة ١٩٢٠ ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب والتى استمرت ضعفية فى ستنى ١٩٢١ و ١٩٢٢ — وكانت ساعات العمل فى المتاجر اثنى عشرة ساعة فى اليوم وفى خلال سنة ١٩٢٠ حدثت عدة اضرابات عند ما أنزل هبوط القطن المفاجئ بالفلاحين بؤساً شديداً وبالصناعات عامة بوارا وكساداً . واشترك فى هذه الاضرابات عمال الترام ، وعمال المصانع وخاصة (فابريقات السجائر) وعمال المتاجر والكتيبه والطابعون والترزية وموظفو شركة القمال وكان الباعث على اضرابات عمال مصانع السجائر الاستعاضة عن سيجائر لف اليد بسجائر لف الماكينات مما أدى إلى هبوط تكاليف الإنتاج من حوالى ٤٠ ٪ شلنات عن كل ألف سيجارة إلى أربعة شلنات « كانت النتيجة أنه بينما كان إثنا عشر مصنعاً من مصانع السجائر تستخدم ١٥١٩ عاملاً فى يناير سنة ١٩٢٠ أصبحت تستخدم ٣١٨ عاملاً لاغير فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٢١ . وتشغل مائة وخمسين ما كينة تحل كل واحدة منها . ٤ إلى ٧٥ عاملاً من لفافى اليد » (١) . . كان العامل الواحد من لفافى السجائر يستطيع أن ينتج فى ثمانى ساعات من ١٢٠٠ سيجارة إلى ١٥٠٠ ويتناول على عمله أجرأ مرتفعاً بعض الشيء . بيد أن الكثيرين منهم قد طردوا دون أن يأخذوا أى تعويض ورفضت الحكومة طلبهم أن تفرض ضريبة على الآلات ، لينشئوا بها رصيداً للتعويضات .

لقد كانت نتيجة إضرابات شركة القنال أن تأسس فرعان لنقابات العمال بمساعدة منظم انجليزى (١) وأنشئ عدد من النقابات الأخرى . وفى ذات السنة أنشئ مكتب للصالح للنظر فى المنازعات (وكانت مصر آنذ تحت الحكم العرفى) فأكسب هذا القانون النقابات نوعاً من الاعتراف بها ثم إنه شجّعها على أن تستعين بمحاميين وأشخاص آخرين من طبقة الموظفين (يقصد طبقة المثقفين) فتمنحهم مرا كز رسمية تؤهلهم لأن يقوموا بالمفاوضات .

فى سنة ١٩٢٢ كان عدد النقابات ٣٨ فى القاهرة و ٣٣ فى الاسكندرية و ١٨ فى القنال و ٦ نقابات فى عواصم المديريات ، وقبل ذلك بعام حدثت محاولة لإنشاء إتحاد عمالى . فحضر الاجتماع الأول الذى عقد فى فبراير سنة ١٩٢١ ممثلو عشرين نقابة وكان للحزب الاشتراكى الذى أنشئ فى عام ١٩٢٠ دور قيادى كبير فى إقامة هذا التنظيم وفى غيره على السواء — كما أن إنشاء النقابات قد ساعد العمال على أن يحسنوا أحوالهم بعض الشيء فبينما ظلت أسعار المعيشة مرتفعة ، حدثت منازعات قليلة نسبياً ولكن مع تصاعد الأسعار فى أواخر العام ، انفجر الفجر العام المتزايد فى ظل الحكم العسكرى البريطانى — فى سلسلة من الاضرابات بدأت فى الاسكندرية امتدت الحركة إلى صناعات كثيرة وضمنت بعض موظفى الحكومة كعمال التليفونات وعمال الانشاءات وفى هذا الوقت كتب الوكيل التجارى البريطانى يقول « يكاد يكون أمراً محققاً أن اتحادات العمال ومعظم أعضائها أو كلهم مصريون ستستخدم تأثيرها السياسى لإصدار قانون مبكر بشأن النقابات والعلاقة بين العمال وأصحاب العمل » (٢)

(١) ليست هذه أول مرة يسام فيها أشخاص أجانب فى تنظيم الحركة العمالية فى مصر . اذ اشترك بعض العمال اليونانيين الذين كانوا يشتغلون فى صناعة السجائر أوائل القرن الحالى فى تنظيم اضرابات عمال السجائر فى سنتى ١٩٠١ و ١٩٠٣ — وأزعج نشاطهم الاستعمار فعزل كرومر على تشيبتهم من مصر وقد نجح —

(٢) تقرير ابل سنة ١٩٢٤ قسم تجارة عبر البحار يلاحظ أن الحركة العمالية فى أثناء ثورتنا الوطنية سنة ١٩١٩ وبعدها قد بدأت تخرج عن النطاق الاقتصادى — المطالب المعاشية كرفع الاجور وتقليل ساعات العمل — الى النطاق السياسى — ولعل هذا واحد من الاسباب التى أخافت البورجوازيين وجعلت الوفد برئاسة سعد يقاوم الحركة العمالية ويحول مجراها بان يوجدهم يملط عليه تماماً .

لم يصدر التشريع لأنه لم يكن في صالح وزارة سعد زغلول « التي أتت الحكم في يناير سنة ١٩٢٤ » أن تدعم النقابات العمالية — كتنظيمات مستقلة. أنها على العكس من ذلك أخذت تستبدل النقابات المناضلة بتنظيمات عمالية يقودها الوفد . ويتزعمها محامون في أغلب الأحيان ، أو يتزعمها أشخاص ذوو مهن أخرى .

استمرت الاضرابات في القاهرة طيلة عام ١٩٢٤ وزادها اشتعالا ارتفاع أسعار الغذاء في الشهور الأخيرة وفي يونيو بدأت الاضرابات كبرى في مصانع الأسمنت بالمعصره ، مطالبة بأحوالى معاشية أحسن . فلما فصل قادة الاضرابات اعتصبت جميع العمال . فأرسل البوليس إلى المصنع الذى كان العمال قد استولوا على مبانيه واحتلوهامدة ٣٦ ساعة معننين عزهم على المقاومة إذا شاء البوليس أن يخرجهم بالقوة . انسحب البوليس . ونوقشت الشروط مع الشركة وكانت المفاوضات تجري على يد موظف وفدى . . علم العمال فيما بعد أنه لم يوافق على ارجاع أحد قادتهم إلى العمل . فأضربوا مره ثانية ومكثوا مضربين شهرأ كاملا (١) وانتهى الاضراب بصلح بين الطرفين ولكن أظهر هذا النزاع بشكل جازم روح النضال القتية وصلابة العود اللتين تميز بهما هؤلاء العمال المنظمون حديثاً ثم انه حفز وزاره سعد زغلول إلى أن تزيد في كبتها لنشاط الطبقة العمالية فوجه الهجوم الرئيسى إلى الحزب الشيوعى المصرى الذى تسكون من الحزب الاشتراكى فى سنة ١٩٢٢ والذى بلغ عدد أعضائه ألفاً وخمسمائة فى سنة ١٩٢٤ على حد قول اجيشان غازيت فى عدد ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٤ ومعظم هؤلاء الأعضاء فى القاهرة والاسكندرية وكثير منهم اشترك بنصيب فى الاضرابات التى أشرنا إليها آنفا . وفى اول يوليو قدم للمحاكمة عشرة من زعماء الحزب الشيوعى المصرى كانوا نشطين جميعاً فى تنظيم النقابات . . وبعد ان عطلت القضية اسابيع كثيره عقدت المحاكمة فى جلسة سرية ومنع نشر ما دار بها يقتضى قانون العقوبات بحجة انه « خطر على النظام العام » (٢) وصدر الحكم عليهم جميعا بالسجن مداداً مختلفة وكان انطون مارون وهو واحد هؤلاء سكرتير الاتحاد النقابات وقد لعب دورا كبيرا فى انشاء نقابات الاسكندرية واستطاع ان ينظم عمال مصانع

(١) اجيشان غازيت عدد ٥ أغسطس وعدد ١١ أغسطس سنة ١٩٢٤

(٢) عدد ٣٠ أكتوبر من سنة ١٩٢٤

التسكير الذين كانوا يشتغلون اثنتي عشرة ساعة نظير قرشين في اليوم (١) حكم على مارون بالسجن ثلاث سنوات وتوفي في سجنه .. وحل اتحاد النقابات وفصل مئات من أعضائه ولكن عاش اتحاد العمال مدة أطول حتى استطاع في يناير سنة ١٩٢٥ أن يقدم اقتراحا بقانون لحماية العمال يحدد ساعات العمل بثمانية غير أن أحدا لم يلق إلى المشروع بالا .

وبعد أن استقالت وزارة سعد زغلول في نوفمبر سنة ١٩٢٤ استمر اضهاد النقابات النشيطة ومهاجمة الحزب الشيوعي مهاجمة دائمة . فألقى القبض على مئات الشيوعيين . وعلى من ظن أنه من أصدقائهم . وألقي بهم في السجن وأبعدوا أو رفتوا من وظائفهم وأصبح الاستمرار في تنظيم النقابات أمراً مستحيلاً .

غير أن هبوط اسعار القطن والازمة التجارية في عام ١٩٢٦ وما حالفهما من ارتفاع في اسعار الحاجيات (كانت الاسعار ما تزال اعلى مما كانت عليه قبل الحرب بنسبة ٧٥٪) لم تؤد إلى زيادة فقر الفلاحين فحسب بل إلى ازدياد فقر جميع فئات الطبقة العاملة إذ أصبح أعلى أجر يتناوله أحسن فئاتها (وهم الكتبة والعمال المتمرنون) يتراوح بين خمسة جنيهات وثمانية في الشهر وكان الاجر اليومي للعامل الصناعي يتراوح بين قرش وأربعة عن عمل يختلف بين ثمانية وأربعة عشر ساعة .

كانت هذه الحالة باعث على سلسلة من الاضرابات في سنة ١٩٢٧ ، امتدت من صناعة إلى أخرى ومن منطقته إلى منطقة ثانية . فهؤلاء عمال المياه والنور في الاسكندرية ، وعمال النقل بالسكك الحديدية ونساجو الحرير في القاهرة وعمال السجائر وشركة السويس ببور سعيد وعمال الترام في الاسكندرية يتقدمون مؤيدين مطالبهم الخاصة بالأجور ... نجح العمال في الحصول على بعض المكاسب ، وأضفت الاضرابات قوة جديدة على نقاباتهم ولكن ما تزال النقابات (٢) صغيرة ومبعثرة ومن أكبرها اتحاد عمال ترام الاسكندرية وأعضاؤه الفنان ثم ان هناك اتحادات كثيرة ولكنها صغيرة كاتحاد الخالقين وسائقي العربات الخ .. وهذه ما تزال تجاهد منعزلة

(١) عدد أول يوليو من صحيفة اجبشيان غازيت

(٢) تجرئت المئات عن الحالة في سنة ١٩٢٨ (التمه)

بعد أن أنفض اتحاد النقابات وفي خريف ١٩٢٧ قضت الحكومة على محاولة عقد مؤتمر عام للنقابات غير أنه تكون اتحاد جديد في مارس ١٩٢٨ وعدد أعضائه ستة الاف شخص

* * *

وأما مستوى حياة الطبقة العاملة في السودان فأقل منه في مصر إذ أن أجر العامل الزراعى اليومى حوالى القرش ، يقابله ستة مليات فى اليوم فيما قبل الحرب . وليس لهؤلاء العمال تنظيمات وأجورهم باقية كما هى اوتكاد تكون كذلك رغم التقلبات فى أسعار الحاجيات .. وأهم مصادر الثروة عند الاقوام الرحل فى المناطق الجنوبية هى تربية الماشية ونقل التجارة بالجمال .. ولقد أدخل العمل المأجور فى محالج القطن والمواصلات الحديدية وغيرها ولكن ما يزال نظام العبيد قائما فى بعض المناطق وما يزال العبيد يستخدمون بأجر يذهب معظمه الى أصحابهم

والمفروض أن الادارة البريطانية لا توافق على هذا العمل بل وتفرض عقوبة على من يجبر شخصا على العمل دون ان يرغب فيه وقد تصل هذه العقوبة الى الحبس سنة كاملة .. غير أن برقية أرسلت فى ابريل ١٩٢٧ الى عصبة الأمم تفيد بأن هذا العمل باق والواقع أن موقف الادارة الانجليزية العام تفضحه هذه المذكرة التى نشرتها حكومة السودان فى سنة ١٩٢٧ حيث أنها تقول ان سياسة الحكومة « أن لا تفعل شيئا من شأنه أن يعوق القضاء الطبيعى على الرق »

ولكن لعله أن يكون أمرا غير مرغوب فيه ومجحفا بالطبقات الأخرى فى السودان أن تتخذ الحكومة اجراءات حاسمة تأتى بهذه النتائج (يعنى إلغاء الرق) فى وقت قصير جدا « (١)

هكذا يجب أن تلغى السخرة والرق إذا كانا يعطلان توفير العمال الرأسماليين كما حدث فى مصر - وأما اذا لم يكونا كذلك فلا داعى للعجلة - لاداعى للتعرض السريع لأصحاب العبيد الذين يحتمل ان يعاونوا المشروعات البريطانية الاستغلالية فى تحويل السودانيين الوطنيين الى اجراء

إن أهم مسألة في مصر والسودان على السواء هي تنظيم العمال الاجراء الصناعيين والزراعيين. لقد أخذت نقابات العمال الصناعيين المناضلة تنبثق مرة أخرى في المدن برغم القوانين الظالمة في حين أن العمال الزراعيين والفلاحين لم ينظموا حتى الآن ولقد وجدت حاجاتهم الاقتصادية تعبيرها في ثورة سنة ١٩١٩ ولا شك ان القيام بحركة فلاحية على أساس برنامج زراعى سيضيف قوة هائلة عاتية الى القوات التى تناهض الاستعمار .

.....

الكفاح من أجل الاستقلال

منذ ما وليت وزارة سعد زغلول الحكم في عام ١٩٢٤ ، دخل كنفاح المصريين ضد الاستعمار البريطاني مرحلة جديدة تتميز بازدياد تركيز قوات الرأسماليين المصريين واضطراد منافستهم للصالح البريطانية. وانعكس تناقضهم معه (أى الاستعمار) في سلسلة من الأزمات السياسية كانت الحكومة الاستعمارية سواء في يد العمال أو المحافظين تحطم فيها كل محاولة يقوم بها الوطنيون المصريون ليعطوا حركة الاستقلال مضمونا .



أوضحنا في الفصلين الثانى والثالث الطبيعة العامة للصالح البريطانية في مصر والسودان والوسائل المختلفة التى يستغل بها رأساً لمال البريطانى عمل الفلاحين والعمال غير أننا لا نستطيع أن نحدد مقدار ما يناله البريطانيون من الانتاج المصرى تحديدا دقيقا لانعدام الاحصائيات الكاملة ولا نستطيع أن نبين مدى استغلال البريطانيين والفرنسيين والبلجيكين حتى فى نطاق الارقام التى بين أيدينا ، على أن هذه الأرقام التى لدينا بالغة الدلالة فهناك الدين العام فى المقام الأول وما برح أكثر من واحد وتسعين مليوناً من الجنيهات يدفع عنها $3\frac{1}{2}$ مليون فوائد سنوية تضاف إلى احتياطى الاستهلاك الذى يحزل جانباً عن كل ميزانية بوصفه احتياطياً ويتراوح بين مليونى جنيه وأربعة ملايين ثم هناك الأرباح التى تبتر من « تشغيل » الاحتياطى . وكما أوضحنا سابقاً لا يتفق هذا الاحتياطى فى استهلاك الذين ، وإنما يصرف فى مد السكك الحديدية وفى الأعمال الانشائية الأخرى ... مما يرجع بالفائدة على المقاولين الاستعماريين فى وجهين الأول بأن يوجد سوقاً للصناعة البريطانية الثقيلة فيفتح الطريق أمام العمال كي يمتجوا فائض

قيمة (١) ليستهلكها مخدوموهم والمصارف ، والوجه الثانى أن المقاولين يقومون بجانب عظيم من أعمالهم فى مصر ذاتها، فيستغلون مباشرة العمل الرخيص الموجود فيها. وتذكر الصحف من حين لآخر أنباء عقد مقاولات السكك الحديدية وأعمال الرى وبناء الكبارى — واليك مثالا عن العدد الكبير من العمال المستخدم فى مثل هذه المقاولات ، وقد ذكرته جريدة « السودان » فى عددها الثانى عام ١٩٢٤ — تذكر أنه فى مشروع الجزيرة « قد استخدم المقاولون س . بيرسن وأولاده ليمتد ما لا يقل عن سبعة عشر ألف عامل — غالبيتهم العظمى من أهل الصعيد الذين جيء بهم من مصر »

كانت الأرباح تسيل فى هذه المقاولات الى مجموعات رأسمالية كثيرة بالاضافة إلى المقاولين : الى شركات النقل البحرى — الى التجار المتعهدين بتقديم ما يلزم للعمال والعمل — الى شركات التأمين والى المصارف . أن ضخامة المشروعات لتتضح من أن مصروفات الدولة على الاعمال الجديدة قدرت فى سنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ بمبلغ ٦٠٣٢٤٠٠٠ جنيهه وبمبلغ ٧٠٩١٥٠٠٠ جنيهه فى سنة ١٩٢٨ — ١٩٢٩ ثم هناك قناة السويس — وكما أنها مركز استراتيجى مهم وحلقة حيوية فى المواصلات البريطانية إلى الهند والشرق فكذلك هى مصدر هام جدا لأرباح حملة السندات .

فائض قيمة : لاشك أن العامل ينتج قيمة عمل أكثر من الأجر الذى يعطاه . ونحن نعلم أن الفرق بين قيمة ما ينتج وبين أجره ، يمثل ربح صاحب العمل . وهذا الربح الذى ليس شيئا سوى ثمرة العمل الذى لم يدفع عنه أجرا للعامل أو قل هو ثمرة العمل الاضافى .. هو ما يفسره لينين حيث يقول « يبيع العامل الأجير قوة عمله لصاحب الارض أو المصنع أو أدوات العمل . ويستهلك العامل جزءا من يوم عمله ليعطى مصاريف اعاشته واعاشته عائلته (الأجور) ويكدح بقية اليوم بغير أجر فيخلق للرأسمالى فائض قيمه ، وهى منبع ربحه ومنابع ثروة الطبقة الرأسمالية » ويقول أيضا « لا يمكن أن ينبعث فائض القيمة من بيع السلع لأن هذا يمثل تبادل متساويات لا غير ، ولا يمكن أن ينبعث من البيع مقدما لأن الخسائر =

لقد بلغ مجموع ما دفع من أرباح حوالى السبعة ملايين من الجنيهات فى العام فى حين أن رأسا مال كله حوالى السبعة عشر مليوناً ، كما أن قيمة الاسهم العادية قفزت من ٧ مليون جنيه الى أكثر من ٦٥ مليون جنيه ، وارتفعت الأرباح فى ذات الوقت من ٥٠ ٪ الى ٨٠ ٪ .

وهناك البنك الأهلى الذى تأسس فى عام ١٨٩٨ ويزيد رأسماله واحتياطية الآن على ٥٠٠.٠٠٠.٠٧٥ وزاد صافى ربحه من ٢٢٠.٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٣ الى ٦١٤.٠٠٠ جنيه سنة ١٩٢٧ وكانت أرباحه عن السنة الأخيرة ١٧ ٪ ... ولقد أنشأ البنك الأهلى المصرى — البنك الزراعى المصرى ورأسماله واحتياطيه أكثر من ٩.٠٠٠.٠٠٠ جنيه . وكذلك أنشأ بنك الحبشة وله وحده احتكار اصدار البنكنوت وصك النقود فى الحبشة ولمديرى البنك الاهلى والبنك الزراعى البريطانيين صلات بتسع وعشرين بيت مالى أكثرها اتحادات احتكارية وشركات مالية تعمل فى العالم كله — كما أن (لورد بولن أوف اشبورن) يمثل بنك انجلترا فى لجنة البنك الأهلى المصرى — وكذلك فالمستر فوستر مدير البنكين الأهلى والزراعى المصرى .

= والأرباح المتبادلة بين الشارين والبائعين تساوى الواحدة الاخرى ، ولان ما نعى به هنا ليس « الفردى » ولكنه الظاهرة الاجتماعية العامة لىكى يستطيع حافظة النقود (الرأسمالى) أن يحصل على فائض قيمة يجب عليه أن يجد سلعة فى السوق ، تكون قيمة الاستعمال فيها ، ذات قسمة خاصة بان تكون منبع قيمة » — أى سلعة تكون عملية استعمالها الحقيقية عملية خلق القيمة فى ذات الوقت ومثل هذه السلعة موجود . إنها القدرة الانسانية على العمل ... فالعمل هو استعمالها ، وهو الذى يخلق القيمة . وصاحب المال يشتري القدرة على العمل بقيمتها التى يحددها كما يحدد أى سلعة أخرى ... بوقت العمل اللازم اجتماعيا لانتاجها (أى ثمن اعاشة العامل وعائلته) فاذا ما اشترى صاحب المال القوة على العمل ، أصبح له الحق فى استعمالها ، فى أن يجعلها تشتغل النهار بطوله وليكن ١٢ ساعة فينتج العامل فى مدى ست الساعات (وقت العمل اللازم) ما يكفى لرد نفقات اعاشته وينتج فى ست الساعات التالية (وقت عمل فائض) ينتج فائض انتاج أو فائض قيمة لا يدفع له الرأسمالى عنها أجرا ،

عضو في مجلس ادارة شركة سكة حديد الدلتا الضيقة التي يزيد رأسمالها على مليوني جنيه — كما أن من أعضاء مجلس ادارتها — فيلد مارشال فايفرنت اللبني ومستر بونهام كارتر وأما أعمال البترول فتمثلها شركة « انجلو اجبشان أويل فيلد ليميتد » المتحدة مع شركة شل الهولندية برأسمال واحتياطي يزيدان على ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

والى جانب هذه الاعمال الكبيرة هناك عدد من الشركات الصغيرة ، تستغل في الغالب رأسمالا بريطانيا أو أجنبية — وأمثال هذه الشركات — شركة مصر لحلاجي الأقطان المتحدين — شركة سينتا للتعدين — شركة الاراضي المتحدة المصرية — وشركات سبجائر بريطانية ثانوية كثيرة أو شركات محلية للمياه والنور أضف اليها شركات النقل البحري وشركات التموين بالفحم التي تعمل في الموانئ المصرية والشركات الهامة للتأمين على الحياة — ويذكر موري هاريس في كتابه « مصر تحت حكم المصريين » ان ٩٠ ٪ من أعمال التأمين في مصر في يد منشآت بريطانية .

✱ ✱ ✱

ولقد قرر سير جورج ييدش في سنة ١٩١١ في تقديره لرأسمال البريطانى المستغل في الخارج أن الموجر دمنه في مصر على أساس الاصدار العام هو ٤٠٠٠٠٠٠ ر. ٤ جنيه (١) ولا يدخل فيه رأسمال الخاص كسواء الأرض والديون والودائع ولا فروع الشركات البريطانية والمنشآت الصناعية والتجارية الخاصة — برغم أن مجموع رأسمالها يساوى على الأقل قيمة الاصدار العام... وأما فيلبس رايس فلم يوافق على التقديرات (٢) السابقة بحجة أنها جميعاً أقل من الواقع بكثير... ذكر في كتابه « مشكلات أوروبا الاقتصادية سنة ١٩٢٨ » أن رأسمال البريطانى المستغل في مصر الآن هو مائة مليون جنيه على الأقل ويبدو أن هذا الزعم أيضاً أقل من الواقع — ويحوى الكتاب السنوى لرأسمال المتبادل (١٩٢٨) بعض التفاصيل عن ديون الحكومة والعمليات المصرفية وشركات الرهن والمنشآت الاخرى التي تعمل كلها في مصر ويقدر الرأسمال الكلى بما فيه الاحتياطي المسكندس بمائة وخمسة وتسعين مليوناً من جنيهات وفى حين أنه يستحيل علينا أن نقول بالدقة كم تمثل المصالح البريطانية من رأسمال فاننا لو قدرنا رأسمال المصريين والفرنسيين والفئات الاخرى التي تساهم في أقراض

(١) صحيفة جمعية الاحصاء يناير سنة ١٩١١

(٢) تقديرات سير جورج ييدش

الديون والقيام بالاعمال الاقتصادية — لو قدرناها تقديرا مبالغاه فيه لما بلغت في مجموعها الكلى أكثر من ثمانين مليوناً من الجنيهات أى أنها تبقى وراءها مائة وخمسة عشر مليوناً كرأس المال البريطانى بحت .

يذكر الكتاب السنوى لرأس المال المتبادل أن هناك ٢٥٠٠٠٠٠٠ ر. جنيه تستغل في الديون على السودان وفي المنشآت هناك ولا بد أن تكون جميعاً رأس المال البريطانى كما أن هذه الأرقام تشير فقط إلى الإصدار العام وإلى المشروعات العامة التى تعمل كمنشآت مستقلة في مصر والسودان ولا يدخل في هذه الأرقام رأس المال البريطانى الذى تستغله في مصر والسودان المصارف البريطانية كمصرف باركليز وشركات التأمين وشركات النقل البحرى وشركات الهندسة والتموين بالفحم والأعمال المالية الخاصة التى لا تخص كالأعمال الرهون والمتاجرة ولا يدخل في هذا الرقم كذلك رأس المال البريطانى المتداخل في شركات فرنسية ومصرية وعائيه فان مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ ر. جنيه كرأس مال بريطانى صافى يبدو تقديراً معقولاً فاذا أدخلنا في حسابنا سعر الأرباح العالية في مصر والسودان فاننا نكون في مأمن من الخطأ لو قلنا إن ما يستنزفه الرأسماليون البريطانيون سنوياً من إنتاج هذه الأعمال لابد وأن يضاف على عشرين مليوناً من الجنيهات .

إن الامتيازات التى تعطىها المصالح البريطانية للطبقة الرأسمالية المصرية (١) إنما تحددها طبيعة هذه المصالح التى لا تقف عند مجرد شمول أسباب الاستقلال السابق وحدها ، بل تمتدّها إلى امتلاك قناة السويس باعتبارها طريق موصل إلى الهند والشرق ، وإلى امتلاك المواقع الهامة في الطرق الحيوية بما في ذلك مطار القاهرة الجديد ولذا كان ضروريا للاستعمار أن لا يخفف قبضته عن آلة الحكومة المصرية لأن أى تخاذل في سيطرته على هذه النقطة تؤدى إلى اضعاف النظام كله — ولكن

(١) الطبقة الرأسمالية عندنا وليدة الاستغلال الرأسمالى الاجنبى عامة ، والبريطانى خاصة ووليدة التطور الاقتصادى والاجتماعى المحلى الذى نما أكثر ما نما تحت ضغط الاستغلال الاستعماري . ولقد امتازت الرأسمالية المصرية منذ البداية بتداخلها مع الاستعمار . بارتباطها اليه عن طريق الإصلاحات الزراعية التى اجراها (وأهمها توسيع زراعة القطن) وعن طريق نشاطه التجارى والمالى . . . ولذا فاننا نراها اليوم اقرب الى التقاطع معه منها الى الكفاح ضده مع ان طبيعة الرأسمالية المحلية تقضى بان تكون مناهضة للاستعمار . مناضلة له على امتلاك السوق المحلية

كلما اشتد ساعد الرأسمالية المصرية زاد الحاجة للحصول على امتيازات فتكثر المصاعب على الاستعمار لحاجته المزدوجة إلى أن يرضى فئات معينة من المصريين وأن يحتفظ بالحكم البريطاني . ولقد وضحت قوة الطبقة الرأسمالية المصرية منذ الحرب لشكل خاص — إذ ما كادت سنة ١٩٢٤ أن تنتهى حتى كان نصف الدين العام المصرى فى أيد توجدى فى مصر (ولو أن هذا لا يعنى بالطبع أنها فى أيد مصرية)

ولقد لقت اللجنة الحكومية المالية النظر إلى أن زيادة الصادرات على الواردات تعكس زيادة مضطربة فى شراء الأسهم المصرية وسندات الشركات المصرية من الخارج كما أن اتحاد الصناعات المصرية الذى بدأ بخمسة وثلاثين شركة معظمها أجنبى أصبح يضم فى سنة ١٩٢٤ ثمانين منشأة برأسمال قدره (٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيهه) وأصبح كثير من الشركات مصرىاً خالصاً . واخذت المشروعات الجديدة التى يملكها رأسماليون مصريون تنافس شيئاً فشيئاً المصالح الخاضعة للسيطرة البريطانية : ففي سنة ١٩٢٦ أمد رأس المال البريطانى الكثير من مصانع السجائر بالمال ولكن فى بداية سنة ١٩٢٧ زادت إحدى الشركات المصرية رأسمالها من (٢٥٠.٠٠٠ جنيهه) الى (١٠٥٠.٠٠٠ جنيهه) كى تشتري أكبر مصانع السجائر فى مصر وفى ذات السنة أنشأ بنك مصر بالتعاون مع رأسماليين مصريين آخرين أربع شركات مصرية خالصة لتقوم أكبرها ورأسماها ٣٠٠ ألف جنيهه بالغزل والنسيج فى إحدى مناطق زراعة القطن ، وتقوم شركة أخرى بنسيج الحرير . كما ان زيادة انتاج المنسوجات القطنية والحريرية الصناعية فى مصر لتعكس فى زيادة واردات الغزل وتناقص المستورد من المنسوجات (١)

عضدت مصلحة المساحة المصرية تنفيذ مشروع الكهرباء من منخفض القطارة الذى كان يناقش فى سنة ١٩٢٨ والذى كانت أعماله الانشائية تقضى بصرف (١٣٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيهه) عضدته لأنه سيسهل انشاء مصانع جديدة وسيجعل مصر السفلى تعتمد على الصناعات المحلية بالتدريج (٢)

(١) تقرير تجارة عبر البحار عن مصر مايو سنة ١٩٢٨

(٢) ملحق الناموس التجارى — عدد ٣ يونيو سنة ١٩٢٨

الواقع أن الطبقة الرأسمالية المصرية قد استخدمت نفوذها (١) البرلماني منذ انتخابات سنة ١٩٢٤ لتصدر تشريعات تدعمها هي كقانون الشركات لسنة ١٩٢٧ الذي يقضى بأن يكون في كل شركة مديران مصريان على الأقل وأن يحتفظ بنسبة معينة من رأس مالها للمصريين وكالقانون الصادر في سنة ١٩٢٥ بإلغاء الضرائب الإضافية على السلع القطنية المصنوعة في مصر. وكإعفاء بعض المنتجين المحليين من رسوم الجمارك وكالقانون الصادر في سبتمبر سنة ١٩٢٧ بإعطاء امتيازات خاصة للجمعيات التعاونية التي يكون جميع أعضائها مصريين . وفي باكورة سنة ١٩٢٧ قدم اتحاد الصناعات المصرية برنامجا إلى البرلمان يطلب فيه زيادة الحوافز الجمركية وتوسيع الزراعة بحيث تشمل زراعة الكسبان والجوت والحرير الخ وتفضيل المنتجات المحلية في المقاولات العمومية وطالب اتحاد الصناعات كذلك بأسعار مخفضة في النقل بالسكة الحديدية

وأخيرا هناك مسألة السودان التي تزداد أهميتها كلما تطور تصنيع مصر — فالتحكم في السودان يعنى التحكم في النيل الأعلى أى في مجرى حياة مصر أو كما قالت الدوائر البريطانية أثناء حملة المهدي إن أية قوة معادية في السودان تستطيع أن تخضع مصر في أى وقت بتغيير مجرى النيل ولكن ليس هذا كل شيء فمصر تعتمد اعتمادا كبيرا على ما تستورده من الماشية والأغنام من السودان كما أن زيادة انتاج

(١) النظام البرلماني الحالي في مصر شأنه شأن أى نظام برلماني في أي بلد رأسمالي آخر — يخدم مصالح الطبقة الرأسمالية أولا — أنه آلة في يدها لتدعيم مصالحها . وتسيير انطبقات الشعبية التي تتناقض مصالحها ووجودها مع مصلحة ووجود الطبقة الرأسمالية . ولكن لا يعنى هذا أن النظام البرلماني نفسه خطأ لا بد من تحطيمه .. على العكس من هذا ... يجب أن يقبض عليه الشعب .. يسخره لمصلحته هو فيجب إذن أن تؤيد النظام الديمقراطي — لاننا (نحن المفكرين الاحرار) وغيرنا من الطبقات الشعبية . نجد في ظله متسعا للتمتع بحرياتنا ، وعن طريقه نستطيع أن نوسع حقوقنا وحرماننا

ولكن يجب أن لا نخلط بين هذين الشيئين تأييدنا للديموقراطية ، وكفاحنا التحريري الذي يجب أن يستمر أو قل يجب أن لا ينتهي كفاحنا التحريري عند حد تأييدنا للديموقراطية البرلمانية .. ذلك بأن أى نظام برلماني بورجوازي ، لن يتيح الفرصة كاملة للطبقات الشعبية أن تتمتع بحرياتها انه سيظل خادما لمصلحة الطبقة الرأسمالية — مادامت ملكية وسائل الانتاج في يدهم . ومادام الاستغلال قائما شاملا مستندا إلى الملكية الفردية . ومادام الانتاج موجها للربح ..

القطن في السودان سيؤثر لا محالة في أحوال مصر ، وهناك نقطة أخرى وهي أن تقدم مصر الصناعي في المستقبل وهو الذي لا يتوافر له الفحم ويعتمد على كمية محدودة من البترول يجب أن يقوم على استخدام الكهرباء المولدة من مساقط المياه . ولقد عازمت الحكومة المصرية في سنة ١٩٣٧ أن تدرس مشروعاً للكهربة خزان اسوان غير أن مشروعاً كهذا قد تتعارض معه المشروعات البريطانية ومنها خزان جبل الأولياء في السودان .

هكذا يتضح أن مصر والسودان وحدة اقتصادية لا تتجزأ وأن الحكم البريطاني في السودان يهدد المصالح المصرية بشكل خطير (١) تعطينا هذه الظروف الاقتصادية أساساً وتفسيراً للازمات السياسية المستمرة في مصر منذ سنة ١٩٢٤ إذ كان النزاع الأول على السودان في الوقت الذي أصبح فيه سعد رئيساً للوزراء في مصر تولى ماكدونالد رئاسة الوزارة البريطانية . وسرعات ما انتشرت الاشاعات بأن ثمة مقابلات بين الطرفين سوف تقع وأن أساس هذه المفاوضات أن يناقشا في حرية --- التحفظات التي جاء بها تصريح سنة ١٩٢٢ .

كان سعد قد تردد كثيراً في قبول الوزارة في ظل الظروف القائمة آنئذ ولكنه رضى بتشكيلها أخيراً معتقداً بأن حكومة العمال البريطانية ستساعد حركة استقلال مصر (٢) .

ولكن قبل أن تبدأ المفاوضات صرح لورد بادامور في مجلس اللوردات

(١) لعل تفسير المؤلف لمسألة السودان اضعف نقطة في الكتاب كله واكثرها بعدا عن الواقع — لأن السودان ليس جزءاً من مصر كما يقال . السودان جزء قائم بذاته من وادي النيل ولأن الشعب السوداني ليس جزءاً من الشعب المصري كما يقال . وانما هو قومية قائمة بذاتها .

وقد لاحظ ظواهر كثيرة للقومية السوانية بحيث نتنا لسمع من اخواننا السودانيين مطالب الانفصال — ومطالب الاتحاد مع مصر ونحن نرى ان في السودان قومية ناشئة يجب علينا نحن الاحرار ان نؤيدها — ان نساعد في مجيها في التحررية . ولكن يجب ان نحارب في نفس الوقت دعوي الانفصال الآن — لانها ستكسب الاستعمار قوة وبطشا — ولأنها بهذا تحدم اعداء الشعب السوداني والمصري على السواء . فواجبنا اذن ان نؤيد اتحاد مصر مع السودان — لا وحدتهما او انفصالهما .

المترجم

بالنيابة عن حكومة العمال بأنه « لن تتخلى الحكومة عن السودان بأى شكل من الأشكال ولن يحدث هذه المرة تراجع الى الوراء فى السياسة أزاء مصر ذاتها تلك السياسة التى أخذ بها لوقت طويل ونفذتها حكومات متتالعة (١) » أجاب سيمبسون فى البرلمان المصرى أن هذه السياسة ليست جديدة ولكن الجديد على مصر هو أن هذه السياسة تلقى موافقة حكومة العمال الآن وهى التى كانت دائماً تعارض مبادئ الاستعمار (٢)

* * *

الواقع أن سياسة القمع القديمة قد طبقتها حكومة ما كدونا لدمباشرة فى السودان حيث أخذت الحركة الوطنية تشتد : قبض فى يوليو (٣) على ضابط سابق فى الجيش المصرى كان ينظم الحركة الوطنية فى الخرطوم وحكم عليه بالسجن الشاق ثلاث سنوات . تبع هذا احتجاج العساكر المصريين التابعين لفرقة سكة حديد بورسودان وعطبره واحتجاج طلبة المدرسة الحربية فى الخرطوم وأما الفرقة المصرية فحاصرتها قوات بريطانية وسودانية وأمر السودانيون باطلاق النار عليهم . وتقول التقارير الرسمية أن البريطانيين لم يكونوا موجودين أثناء اطلاق النار بينما تسجل التقارير المصرية كذب التقارير السابقة . وأما بالنسبة لطلبة المدرسة الحربية بالخرطوم فقد حاصرتهم الفرق البريطانية وقبض على عشرة من زعمائهم حكم على خمسة منهم بالسجن سنتين ورفضت حكومة السودان أن تسمح للمحاميين المصريين أن يدافعوا عن المسجونين وأرسلت حكومة العمال البريطانية سفيتى النقل موردا فيا ويورك شاير لتتقلا الجنود اذا لزم الحال وصدرت الأوامر للقوات فى مالطا أن تكون على أهبة الاستعداد للرحيل الى مصر وأرسلت النسافة (واى موث) والطراد كليمانس الى بورت سودان وأرسلت البارجة الحربية مارل بورو الى الاسكندرية (٤) وبنساء على ما قالته جريدة بيرمنجهام بوست وهو ما أقتبسته اجبشيان غازيت فى عدد ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٤ اجتمع

(١) التايمز ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٤

(٢) التايمز فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤

(٣) عام ١٩٢٤

(٤) مانشستر جارديان عددا ١٤ و ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٤

ما كدو نالد واللبنى وسيرلى ستاك حاكم السودان العام الذى كان فى انجلترا فى ذلك الوقت — اجتمعوا واتفقوا على احتياطات تتخذ لمنع الاضطرابات. وأعلن فى ٢٣ أغسطس أن القوة الجوية كانت تعد بعض المطارات لتستطيع الطائرات أن تزور المناطق المضطربة ... وفى اليوم التالى وصلت امدادات بريطانية الى الخرطوم (١) وبعد مضى شهر أى فى ٢٤ سبتمبر بدأت اجتماعات مكدو نالد بسعد زغول فى لندن ولكنها لم تسفر عن شىء فقد رفض سعد (الذى كان يرافقه النحاس رئيس وزراء سنة ١٩٢٧) أن يتنازل عن أى جزء من برايج الوفد . وكان صلبا على الأخص فيما يتصل بالسودان — كما أن ما كدو نالد رفض اقتراح سعد بعرض مسألة القناة على عصبه الأمم (٢)

يقول مؤلف كتاب دمار مصر « علمنا من مصادر مصرية ان ما كدو نالد اقترح بدلا من مشروع سعد أن تعقد معاهدة أو أن تؤجر الأرض المحيطة بالقناة للحكومة البريطانية. ولقد دافع مكدو نالد بحجارة عن مصالحة حملة اسهم الحكومة التركية الذين نزل بهم ضرر شديد لأن مصر لم تستمر ولاية تركية ولأنها رفضت بناء على ذلك أن تدفع فوائد عن هذه الأسهم وشكا مكدو نالد موقف الحكومة المصرية العدائى من الموظفين البريطانيين »



انتهت المحادثات فى ٤ أكتوبر ثم أرسل ما كدو نالد فى ٧ منه يرقية للهندوب السامى فى مصر دافع فيها عن حكم الانجليز للسودان نفس دفاع سيرادوارد جراى (١) عند تصريحه سنة ١٩١٠ عن استمرار الاحتلال البريطانى لمصر . قال ما كدو نالد « منذ أن ذهب البريطانيون الى هناك . أخذوا على عاتقهم مسؤوليات معنوية جسيمة ذلك بانهم قد أنشؤا نظام ادارة طيبا ولن يسمحوا بأن يدمر هذا النظام — أنهم

(١) اجيشين غاربت عدد ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤

(٢) هرال دعدا ٩ — ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٤

(٣) القى سيرادوارد جراى فى ١٥ بونه سنة ١٩١٠ تصريحاً فى البرلمان البريطانى قال فيه « ان سياسة حكومه جلالة الملك ان تحتفظ باحتلال مصر لأننا لا نستطيع ان نتخلي عن المسؤوليات التى نشأت حولنا هناك »
المرجع

يعتبرون مسئولياتهم أمانة للشعب السوداني عندهم — فليس هناك مجال لأن يتركوا السودان قبل أن يتموا عملهم (١)....»

عاد سيرلى ستاك الى مصر في طريقه الى الخرطوم فاطلق عليه الرصاص في القاهرة في ١٩ نوفمبر وقضى نحبه في خلال يومين — وفي الحال أرسلت حكومة بولدين — التي وليت الحكم قبل ذلك بثلاثة أسابيع . انذارا الى مصر تطلب فيه فيما تطلب دفع تعويض قدره (٥٠٠ الف جنيه) واتحاد الاضطرابات السياسية جميعا بالقوة وسحب الجنود والضباط المصريين من السودان وتعيين مستشارين ماليين وقضائيين بريطانيين في مصر وتعيين موظفين بريطانيين في وزارة الداخلية وتوسيع رى منطقة الجزيرة بشكل غير محدود... رفض سعد المطالب الثلاثة الأخيرة فاستوا — القوات البريطانية على جمر ك الاسكندرية وأرسلت بوارج ومدمرات الى الاسكندرية وبورسعيد والسويس . استقال سعد وحل البرلمان وأقيمت مرة أخرى وزارة معينة ، برئاسة الرأسمالى الكبير — زيور باشا وهو المعروف بميله الشديدة الى الاستعمار .

يظهر من التقارير التي نشرت بعد ذلك أن الخطط التي اتفق عليها ماكدونالد — وقد توقع فشل المفاوضات بينه وبين سعد زغلول — كانت تشمل كلا من الانذار الذى استخدمته حكومة بولدين عندما أطلق الرصاص على سيرلى ستاك ومذكرة حكومة بولدين المرسلة في ١٩ نوفمبر الى عصبة الامم والتي تسلب مصر حق عرض التحفظات على العصبة (٢)

وفي مارس سنة ١٩٢٥ ، حدثت محاولة لاسترجاع حكم شبه برلمانى — فرضت قيود ثقيلة على الاجتماعات والنشر — وروجعت قوائم الانتخاب لانقاص عدد الناهبين الوفديين — ثم أجريت الانتخابات على أمل أن تنال حكومة زيور أغلبية في البرلمان ولكن مااجتمع شمل البرلمان الجديد حتى كان الوفد أغلبية الساحقة

(١) مصر رقم ١ سنة ١٩٢٤

(٢) دمار مصر — طبعه سنة ١٩٢٥

استقال زيور ... وفي نفس الليلة حل الملك فؤاد البرلمان دون ابداء أى تبرير لهذا العمل وعاشت مصر أكثر من سنة بغير برلمان أنشئت لجنة لعمل قانون جديد للانتخاب.. على أساس الانتخاب غير المباشر وبشروط الامتلاك التى اغاها قانون سعد (قانون الانتخاب العام) - وفرضت رقابة دقيقة على نشاط الوفد - فحدثت اعتقالات كثيرة لمجرد الشبهات - وزج فى السجن بسبعائة شخص لأكثر من ستة أشهر فى انتظار تقديمهم للمحاكمة - والى بأكثر من ثلاثة آلاف شخص فى السجن لمدة ثلاثة أشهر انتظارا للمحاكمة - ثم ظهر أن هؤلاء وهؤلاء ابرياء (١)

أوجدت موجة الاضطهادات هذه وحدة مؤقته بين احزاب المعارضة كانت موجهة ضد حكومة زيور . فى نوفمبر ١٩٢٥ احتجت أحزاب المعارضة الثلاثة وهى الوفد - والاحرار - والحزب الوطنى - وأرسلت بياناً الى الملك فؤاد تلتزمس اليه أن يدعو البرلمان الى الاجتماع ولقد اضطرت علامات السخط المتزايد العام البريطانيين على أن يقترحوا تعديلات يقبلها سعد . فسحب قانون حكومة زيور الانتخابى واجريت انتخابات سنة ١٩٢٦ على أساس قانون سعد فكانت النتيجة ان فاز الوفد ١٤٢ كرسيًا ، والاحرار ٢٨ والاتحاديون بسبعة والوطنيون بخمسة والمستقلون بثمانية عشرة ومن هذه المجموعات يمثل الاتحاديون والدستوريون الرأسماليين المصريين الأكثر التصاقاً بالمصالح البريطانية بينما يمثل الحزب الوطنى الوطنيين المطرفين الذين انتقدوا تها دنات سعد السياسيه (٢)

أبدت الحكومة البريطانية وجهة نظرها بوضوح على لسان لورد لويد فرأت أن يصبح سعد رئيسا للوزارة فلما لوح الوفد بالمقاومة. قابلهما البريطانيون باستعراض قوتهم التقليدى - فأمرت البارجة رزوليوشان - فى ٢ يونيو أن تبجر إلى مصر - أعلن سعد ٣ يونيو رفضه الوزارة فتشكلت فى ٧ يونيو حكومة ائتلافية برياسة

(١) البلاغ - نقلت عنها اجيشان غازيت فى عدد ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٣

(٢) ليس صحيحا هذا التفسير لطبقية الاحزاب الان - وخاصة بالنسبة للحزب الوطنى الذى ضعف جدا واتجه اتجاهات رجعية على الأغلب وتهاونت بعض فئاته العليا مع الاستعمار واما الوطنيون المتطرفون الان فهم الجماعات الفاشستية امثال مصر للمناه والاخوان المسلمون وبعض اقسام الحزب الوطنى الجديد (المترجم)

عدلى يكن ولكن فشلت هذه الوزارة التي تلتها برياسة ثروت في تحقيق مارجته
الحكومة البريطانية : الا وهو توقيع معاهدة تسجيل مطامع انجلترا في مصر تلك
المطامع التي بينتها في سنة ١٩٢٢ . لقد وقف الوفد موقفا صلبا من هذه المطالب -
رغم أن كل محاولة من محاولاته لتوسيع نفوذ - كانت تقابل بالتدخل البريطاني
بالقوة ثم تنتهى الى التهادن مع زعماء الوفد ، ثم تدور المسألة نفس الدورة من جديد
حدثت أزمة في سنة ١٩٢٧ على اقتراح زيادة قوة الجيش المصرى والغاء اعتماد
القائد العام (السردار الذى كان بريطانيا دائما) ... سحب الاقتراح بعد ارسال
البوارج التقليدى الى مصر . ولقد تحدث سعد نفسه مؤيدا الرضوخ عين ثروه وهو
صديق المصالح البريطانية رئيسا للوزراء

ودخل ثروت في سنة ١٩٢٧ بعد وفاة سعد في محادثات بلندن مع أوستين تشامبرلين
وتوصل الطرفان الى مشروع معاهدة عرض على الحكومة المصرية في سنة ١٩٢٨
ولم يحو المشروع اية اشارة الى السودان ، ولكنه نص على استبقاء القوات
البريطانية في مصر وعلى استمرار تعيين المستشارين الماليين والقضائيين باتفاق مع
الحكومة البريطانية

(مصر رقم ١ — ١٩٢٨)

رفض الوفد المشروع وكذلك فعلت الحكومة ثم استقال ثروت في ٤ مارس
وخلفه مصطفى النحاس زعيم الوفد منذ وفاة سعد . فبدأت الحكومة البريطانية في
الحال سياستها الارهابية . وأرسلت احتجاجا رسمياً على مشروع قانون اصلاح
المجالس البلدية الذى كاد أن يبلغ مرحلته النهائية في البرلمان المصرى . فاجاب النحاس
أن المطالب البريطانى يتضمن « تدخل دائما في شئون مصر الداخلية » ورفض أن
يسحب مشروع القانون أول الأمر . فبعثت الحكومة البريطانية بانذار اليه في
٢١ ابريل ، تطلب تأكيده بأن المشروع سيسحب في ثلاثة أيام . وأمرت البوارج
في نفس اليوم بأن تبجر من مألظة إلى الاسكندرية وبور سعيد وقالت الصحف في
٣٠ ابريل أن هناك استعدادات للاستيلاء على جمرك الاسكندرية كما حدث في
نوفمبر سنة ١٩٢٤ وتحت هذه التهديدات الجديدة باستعمال القوة ، انهارت مقاومة
الوفد . فأجل مشروع القانون ، وأحتج على التدخل البريطانى في التشريع المصرى

بما يتنافى التصريح البريطاني في سنة ١٩٢٢ والذي ليس له القوة على أن يجبر الطرف الآخر أو يلزمه في ٢٦ يونيو أقال الملك فؤاد حكومة النحاس وعين أحد الأحرار محمد محمود رئيساً للوزراء — وعطل البرلمان مباشرة لمدة شهر. وظهر في مصر أن هذه المناورة كانت جزءاً من الهجوم البريطاني على الحركة الوطنية.

ولم يكن القصد مجرد التخلص من حكومة كانت «شوكة في حلق أعداء الاستقلال» بل كان الهدف أن يقضى إلى القضاء على النظام البرلماني نفسه (١)

حقق هذا الغرض الأخير بعد شهر من ذلك. ففي ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ عطل البرلمان المصري لمدة ثلاثة سنوات حلت المشكلة الدستورية بأن عطلت المادة التي تنص على استحالة نقض النظام البرلماني التمثيلي وكذلك المادة التي تنص على حرية الصحافة وما لبثت مئات من الصحف أن عطلت في مدى أسابيع قليلة وان حوربت اجتماعات الوفد) و اقيمت دكتاتورية تامة (٢)

كان هذا هو الموقف في خريف سنة ١٩٢٨ ولكن وضح أنه لم يمكن الوصول إلى أي حل للمسألة المصرية... وأما الاستعمار فليس له حل أبداً لأن أكفاء حاجاته يقوى الرأسمالية الوطنية ويخلق طبقة عمالية وطنية ويجرد الفلاحين المصريين من وسائل الحياة فيقوى بذلك القوات التي تجر إلى مقاومته

(تم بالقاهرة في ١١ / ١٠ / ١٩٤٥)

(١) اجيشيان غازيت عدد ١٨ يونيو سنة ١٩٢٨

(٢) هذه هي ايام اليد الحديدية — فتره من اسد الانكساث الرجعية في تاريخنا بعد الثورة ولقد كانت تمهيدا لحكم صدق الارهابي واعتدائه على الدستور وحرية الرأي

325.3410962

B9676A